

## حديث: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين تخرج ودراسة حديثية

### Hadith: You have to follow my Sunnah and the Sunnah of the Rightly Guided Caliphs, graduation and hadith study

<https://aif-doi.org/AJHSS/107901>

د. سعيد محمد المري\*

\*أستاذ مساعد في كلية الشريعة جامعة قطر

#### الملخص:

توصل البحث لعدة نتائج أبرزها: أبرز البحث أن للحديث طريقان صحيحان هما طريق عبد الرحمن السلمي ويحيى بن أبي المطاع، وأنها راويان ثقتان معروفان، وأن الصواب صحة سماع ابن أبي المطاع من العرياض بن سارية، وأن الحديث صحيح، صححه الجماهير وتلقوه بالقبول، بينما لم يضعفه إلا ابن القطان من المتأخرين، وهو أول من ضعف الحديث، وتكلم في رجاله، ولم يتابعه أحد ممن جاء بعده من أهل الحديث إلا بعض المعاصرين متعلقين ببعض الطعون والانتقادات الموجهة إلى الإسناد والمتن، وقد تبين بالبحث عدم جواهاها.

الكلمات المفتاحية: حديث العرياض، سنة الخلفاء، كل بدعة ضلالة.

يهدف البحث إلى تخرج حديث العرياض بن سارية الذي فيه: فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وذكر درجة الحديث من خلال النظر في إسناده وأحكام العلماء عليه، مناقشة الانتقادات الموجهة إلى الحديث سنداً ومتناً.

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي، حيث تم تتبع كتب الرواية والرجال والتخريج، وتحليل كلام النقاد، وبيان أوجه الترجيح عند اختلافهم، ثم النظر في انتقادات المعاصرين وتحليلها والإجابة عما يحتاج منها إلى إجابة، وقد كانت انتقاداتهم على على قسمين، انتقادات موجهة إلى الإسناد، وأخرى إلى المتن.

#### Abstract:

The research aims to extract the hadith of Al-Irbad bin Sariyeh, in which: You should adhere to my Sunnah and the Sunnah of the Rightly Guided Caliphs, mentioning the degree of the hadith by examining its chain of transmission and the rulings of scholars on it, and discussing the criticisms directed at the hadith in its chain of transmission and text.

The research adopts the inductive, analytical, and critical approach, as the books of narration, narrators, and graduation were tracked, and the critics' speech was analyzed, and points of weighting were clarified when they differed, and then the criticisms of the contemporary were considered and analyzed and answered what needed an answer, and their criticisms were in two

parts, Criticisms directed at attribution, and others to the text.

### The most prominent results:

The research showed that the hadith has two authentic paths, namely the path of Abd al-Rahman al-Salami and Yahya ibn Abi al-Mutta', and that they are two well-known trustworthy narrators, and that the correct view is the authenticity of the hearing of Ibn Abi al-Mutta' from al-Irbad ibn Sariyah, and that the hadith is authentic, corrected by the masses and received with acceptance, while it was

only weakened by Ibn Al-Qattan is one of the later ones, and he is the first to weaken the hadith, and he spoke in its narrators, and none of the people of hadith followed him except some contemporaries related to some of the appeals and criticisms directed at the chain of transmission and the text, and the research has shown that they are not relevant.

**Keywords:** Hadith al-Irbad, the Sunnah of the Caliphs, every heresy is a misguidance.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله

وأصحابه أجمعين، أما بعد:

### موضوع البحث:

فهذا بحث بعنوان: حديث: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين تخريج ودراسة" يتناول بالتخريج والدراسة الحديث المشهور الذي يرويه العرياض بن سارية، وفيه جملة: فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين.

### مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الجواب عن السؤالين التاليين:

- 1- ما هي درجة حديث العرياض بن سارية.
- 2- ما مدى صحة القول بضعف الحديث المنتشر بين الكثير من طلاب العلم اليوم.

### أهداف البحث:

- 1- تخريج الحديث ودراسته دراسة حديثة نقدية للوصول إلى الحكم عليه.
- 2- مناقشة ما يحيط بالحديث من انتقادات معاصرة وبيان ما لها وما عليها.

### أهمية البحث:

تمكن أهمية البحث في الأمور التالية:

- 1- بيان درجة حديث العرياض وأهميته عند العلماء.
- 2- بيان المنهج الصحيح في التعامل مع الأحاديث سنداً وامتناً.

### 3- تقديم نموذج تطبيقي لقواعد المصطلح والفرق بين نظر المتقدمين والمتأخرين.

#### حدود البحث:

سيتناول البحث حديث العرياض من جهتين:

الأولى: من جهة التخريج، وسيقتصر البحث على طريقتين هما طرق عبد الرحمن السلمي وطريق يحيى بن أبي المطاع، وذلك لصحتهما، دون بقية الطرق لما فيها من العلل المؤثرة.  
الثانية: من جهة النقد الموجه إلى الحديث سنداً وامتناً، بحيث تُذكر الانتقادات وتتم مناقشتها وبيان ما لها وما عليها حسب منهج المحدثين.

#### الدراسات السابقة:

يوجد في موضوع البحث دراستان: أحدهما كتاب مؤلف بعنوان: "حوار مع الشيخ الألباني في مناقشة لحديث العرياض بن سارية<sup>1</sup>، والآخر بحث بعنوان: "دراسة نقدية في حديث العرياض بن سارية وعظنا رسول الله"<sup>2</sup>، وقد اعتمدت الدراستان على نقد ابن القطن القائل بتجهيل الراويين دون اعتبار القرائن الدالة على خلاف ذلك، وعلى القرائن المؤيدة لقول دحيم المنكر لسماح ابن أبي المطاع، دون البحث في القرائن المؤدة لقول البخاري المثبت لسماحه. فكان من المهم بيان أوجه القصور في الدراستين السابقتين، ومباينتهما لمنهج النقد الحديثي الذي سار عليه أئمة النقد.

#### منهج البحث وخطته:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي، حيث تتبعت كتب الرواية والرجال والتخريج، وحللت كلام النقاد، وبيّنت أوجه الترجيح بين اختلافهم، مع نقد كلام المعاصرين الذي يباين المنهج الصحيح لأهل الحديث.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، ذكرت في المقدمة موضوع البحث ومشكلته وأهدافه وأهميته، والمنهج الذي اتبعته فيه، والخطة التي قسمت البحث عليها.

وأما المبحث الأول فقد كان في تخريج الحديث ودرجته، وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب، مطلب في ذكر نص الحديث وتخريجه، ومطلب في تصحيح الحديث، وآخر في تلقي الأمة له بالقبول.

وأما المبحث الثاني فقد كان في النقد الموجه إلى الحديث، وقد جاء في مطلبين، أحدهما في النقد الموجه للإسناد والآخر في النقد الموجه للمتن.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم نتائج البحث، وأهم ذلك الوصول إلى صحة الحديث وأهميته عند أهل العلم، وتلقيهم له بالقبول، وعدم جاهة الانتقادات الموجهة للحديث.

<sup>1</sup> لحسان عبد المنان وهو مذكور في المصادر.

<sup>2</sup> لكل من د. سعيد حوى، ود. عبد عيد، وهو مذكور في المصادر.

## المبحث الأول: تخريج الحديث ودرجته المطلب الأول: نص الحديث وتخرجه

عن عرياض بن سارية رضي الله عنه قال: صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرقت لها الأعين، ووجلت منها القلوب، قلنا أو قالوا: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فأوصنا. قال: "أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يمشي منكم يرى بعدي اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة".

هذا الحديث روي عن جماعة من التابعين، عن العرياض بن سارية، إلا أن أسلم الطرق التي روي بها هذا الحديث طريقان، وهما طريق عبد الرحمن بن عمرو السلمى، وطريق يحيى بن أبي المطاع القرشي مولاهم، وأما ما عدا هذين الطريقين ففي نفسي منها شيء، لأسباب قد يطول البحث بذكرها، وليس معنى ذلك رد تلك الطرق، لأنها على درجات من حيث الاحتمال، ولذلك فإنني في هذا البحث سأكتفي بالكلام عن الطريقين المشار إليهما.

أما طريق عبد الرحمن بن عمرو السلمى، فهو أشهر الطريقين المذكورين، وقد رواه عن عبد الرحمن السلمى جماعة، كما يلي:

رواه أبو عاصم النبيل وهو الضحاک بن مخلد الشيباني البصري<sup>3</sup>، والوليد بن مسلم الدمشقي<sup>4</sup>، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي<sup>5</sup>، ثلاثتهم عن ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي<sup>6</sup>.

<sup>3</sup> وهو من رجال الكتب الستة وأحد الثقات المتقنين، انظر تهذيب الكمال (17/281-291)، وقد أخرج روايته أحمد (17144)، والدارمي (96)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (344/2)، والترمذي تحت رقم (2676) والطحاوي في مشكل الآثار (1186)، وفي معاني الآثار (500)، والطبراني في الكبير (437)، وأبو نعيم في المستخرج (1) وفي غيره والحاكم في المستدرک (329) وفي غيره، وغيرهم من طرق متعددة عنه.

<sup>4</sup> وهو من رجال الكتب الستة وأحد الثقات المتقنين، انظر المزي، تهذيب الكمال، (31/86-99)، وقد أخرج روايته أحمد (171145)، وأبو داود (4607)، وابن أبي عاصم في السنة (32)، (57) والمرزوقي في السنة (70)، وابن حبان في صحيحه (5)، وغيره، والطبراني في مسند الشاميين (438)، والحاكم في المستدرک (332)، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم (3)، وغيره، وغيرهم من طرق عنه.

<sup>5</sup> وهو من رجال الكتب الستة وأحد الثقات الأثبات، انظر المزي، تهذيب الكمال، (23/62-76)، وقد أخرج روايته ابن أبي عاصم في السنة (54) عن أبي سفيان عبد الرحيم بن مطرف، والمرزوقي في السنة (69) عن إسحاق بن إبراهيم، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم (1) وفي الضعفاء (ص: 46) من طريق إسحاق بن إبراهيم كلاهما (عبد الرحيم بن مطرف وإسحاق بن راهويه) عنه.

<sup>6</sup> وهو من رجال البخاري، وأحد الثقات المشهورين إلا أنه يرى القدر، انظر المزي، تهذيب الكمال، (4/418-428).

ورواه أيضاً بقرية بن الوليد الكلاعي الحمصي<sup>7</sup>، وأبو عتبة إسماعيل بن عياش الحمصي<sup>8</sup>، وأبو مطيع معاوية بن يحيى الأضرابلسي<sup>9</sup>، ثلاثتهم عن بحير بن سعد السحولي الحمصي<sup>10</sup>.  
ورواه أيضاً أبو عبد الله يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني<sup>11</sup>، عن محمد بن إبراهيم التيمي المدني<sup>12</sup>.  
ثلاثتهم: ثور بن يزيد وبحير بن سعد ومحمد بن إبراهيم التيمي عن خالد بن معدان الكلاعي الحمصي<sup>13</sup>.  
ورواه معاوية بن صالح بن حدير الحمصي<sup>14</sup> عن أبي عتبة ضمرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي الحمصي<sup>15</sup>.

<sup>7</sup> وهو أحد الثقات، استشهد به البخاري وروى له مسلم في المتابعات، وهو مدلس، لكنه صرح بالتحديث، انظر المزي، تهذيب الكمال، (192/4-200)، وقد أخرج روايته الترمذي (2676) قال حدثنا علي بن حجر، والمروزي في السنة (72) قال حدثني إسحاق يعني ابن راهويه، والطبراني في الكبير (618) من طريق عمرو بن عثمان، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (342)، واللائكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (2297) وابن عساكر في تاريخ دمشق (178/40) كلهم من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرغ الحجازي أربعتهم: (علي بن حجر وإسحاق بن راهويه وعمرو بن عثمان وأبو عتبة الحجازي) عن بقرية.  
<sup>8</sup> أحد الثقات إلا أنه يستضعف في روايته عن غير الشاميين، وروايته هنا عن شامي، انظر المزي، تهذيب الكمال، (163/3-181)، وقد أخرج روايته ابن وضاح في البدع (73) من طريق أسد بن موسى والداني في السنن الواردة في الفتن (124) من طريق علي بن معبد، واللائكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (2296) من طريق ابن عرفة ثلاثتهم: (أسد بن موسى وعلي بن معبد والحسن بن عرفة) عن إسماعيل بن عياش، لكن سقط من إسناده ابن وضاح عبد الرحمن السلمي وهو وهم.  
<sup>9</sup> وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم، ولا بأس به، انظر المزي، تهذيب الكمال، (226-224/28)، وقد أخرج روايته البيهقي في شعب الإيمان (7109) بسند صحيح عنه، قال البيهقي: "كذا قال" يعني أنه أسقط من الإسناد عبد الرحمن السلمي وهو وهم.  
<sup>10</sup> وهو أحد الثقات المشهورين، انظر المزي، تهذيب الكمال، (20/4-22).  
<sup>11</sup> وهو من رجال الكتب الستة، وأحد الثقات المشهورين، انظر المزي، تهذيب الكمال، (172-169/32)، وقد أخرج روايته الطحاوي في مشكل الآثار (1185) والحاكم في المستدرک (330) من طريقين صحيحين عن الليث بن سعد وهو إمام مشهور عنه.  
<sup>12</sup> وهو من رجال الكتب الستة، وأحد الثقات المشهورين، لكن ذكر الإمام أحمد أن في حديثه شيء، انظر المزي، تهذيب الكمال، (306-301/24).  
<sup>13</sup> وهو من رجال الكتب الستة وأحد الثقات المشهورين، انظر تهذيب الكمال (174-167/8).  
<sup>14</sup> وهو من رجال مسلم، ولا بأس به، انظر المزي، تهذيب الكمال، (194-186/28)، وقد أخرج روايته أبو عبيد في الخطب والمواعظ (2) قال حدثنا عبد الله بن صالح، وأحمد (17142) قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي. وابن ماجه (43) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وابن أبي عاصم في السنة (48)، (56)، (58)، (1044) من طريق عبد الله بن صالح، والأجري في الشريعة (88) من طريق أسد بن موسى، والطبراني في الكبير (619) من طريق أسد بن موسى، وعبد الله بن صالح، والحاكم في المستدرک (331) وفي المنخل إلى الصحيح (ص: 80-81) من طريق ابن مهدي وأبي صالح، وأبو نعيم في المستدرک على المسلم (2) من طريق الواقدي وأسد بن موسى وابن مهدي، كلهم عن معاوية بن صالح، وفي رواية ابن مهدي وأسد بن موسى زيادة: "إنا المؤمن كالجمل الأنف حيثما انقيد انقاد".  
<sup>15</sup> وهو أحد الثقات، انظر المزي، تهذيب الكمال، (315-314/13).

ورواه سليمان بن سليم الكلبي مولاهم الحمصي<sup>16</sup> عن يحيى بن جابر الطائي الحمصي<sup>17</sup>.

ورواه سعيد بن عامر الضبعي البصري<sup>18</sup> وعكرمة بن عمار اليمامي<sup>19</sup> عن عوف ابن أبي جميلة الأعرابي<sup>20</sup>.

أربعتهم: (خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب، ويحيى بن جابر وعوف الأعرابي) عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرياض بن سارية رضي الله عنه.

وكلهم قد صرحوا بالتحديث في بعض الطرق إلا عوف الأعرابي، لكن روايته محمولة على الاتصال فقد أدرك عوف الأعرابي عصر عبد الرحمن السلمي إدراكاً بيئاً، لأن عبد الرحمن السلمي توفي سنة عشر ومئة<sup>21</sup>، بينما ولد عوف الأعرابي سنة ستين<sup>22</sup>، وليس عوف مدلساً، فروايته صالحة للاعتبار على أقل تقدير. وعليه فهذا الطريق ثابت إلى عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وذلك لرواية جماعة عنه، وكلهم من الثقات.

تنبيه: أشار ابن رجب إلى خلاف وقع في إسناد هذا الحديث فقال: "اختلف فيه على خالد بن معدان، فروي عنه كما تقدم، وروي عنه عن ابن أبي بلال عن العرياض"<sup>23</sup>، وهذا الاختلاف وقع في طريقين، وليس مؤثراً على صحة الحديث.

الاختلاف الأول: على بقية بن الوليد في روايته عن بحير بن سعد، فقد رواه إسحاق بن راهويه وعلي بن حجر عن بقية كما رواه الآخرون، بينما اضطرب حيوة بن شريح في روايته عن بقية، فرواه كما رواه هؤلاء<sup>24</sup>، ورواه مرة أخرى فجعل التابعي عبد الله بن أبي بلال بدلا من عبد الرحمن السلمي<sup>25</sup>، وهو وهم من حيوة بن شريح، وإنما أراد حديثاً آخر، وهو حديث: "أن النبي عليه الصلاة والسلام كان

<sup>16</sup> وهو أحد الثقات، انظر المزي، تهذيب الكمال، (11/439-442)، وقد أخرج روايته ابن وضاح في البدع (54) من طريق بقية، وابن أبي عاصم في السنة (1042) من طريق إسماعيل بن عياش، والطبراني في الكبير (620) وفي مسند الشاميين (1379) من طريق بقية كلاهما (بقية بن الوليد وإسماعيل بن عياش) عن سليمان بن سليم، وقد صرح بقية بالتحديث.

<sup>17</sup> وهو من رجال مسلم، وأحد الثقات، انظر المزي، تهذيب الكمال، (31/248-249).

<sup>18</sup> وهو من رجال الكتب الستة، وأحد الثقات، انظر المزي، تهذيب الكمال، (10/510-513)، وقد أخرج روايته الحارث بن أبي أسامة كما في زوائد مسند الحارث (1/197) قال: حدثنا سعيد بن عامر، عن عوف، عن رجل، سماه أحسبه قال: سعيد بن خثيم.

<sup>19</sup> وهو من رجال مسلم، وأحد الثقات إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير، انظر المزي، تهذيب الكمال، (20/256-264)، وقد أخرج روايته الطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/223) من طريق عكرمة بن عمار، قال: حدثنا عوف الأعرابي، عن عبد الرحمن، قال أبو جعفر: وهو ابن عمرو السلمي.

<sup>20</sup> وهو من رجال الكتب الستة، وأحد الثقات المشهورين، انظر المزي، تهذيب الكمال، (22/437-441).

<sup>21</sup> انظر الطبقات الكبرى (7/449).

<sup>22</sup> انظر المزي، تهذيب الكمال، (22/441).

<sup>23</sup> جامع العلوم والحكم (2/110).

<sup>24</sup> انظر الطبراني في الكبير (618)، وفي مسند الشاميين (1180) من طريقين عن حيوة.

<sup>25</sup> انظر مسند أحمد (17146)، والطبراني في الكبير (624)، من طريقين عنه.

يقراً بالمسبحات قبل أن يرقد<sup>26</sup>، وإنما قلت بأنه وهم لثلاثة أمور، الأول: أنه خالف الأكثر عدداً، والثاني: أنه وافقهم في رواية آخرين عنه، مما يدل على عدم ضبطه، والثالث: أنه لم يرو حديث المسبحات الذي فيه ابن أبي بلال عن العرياض بينما رواه غيره، وهذا يدل على أنه حصل له دخول حديث في حديث، حيث روى حديث الموعظة بالسند الذي يوافق الجمهور، ورواه مرة أخرى بسند حديث المسبحات، وهذا يفسر لنا عدم وجود حديث المسبحات عنده، لأنه استبدله بهذا خطأ.

والاختلاف الثاني: على محمد بن إبراهيم التيمي في روايته عن خالد بن معدان، فقد رواه يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم كما رواه الناس، بينما رواه يحيى بن أبي كثير اليمامي<sup>27</sup>، عن محمد بن إبراهيم عن خالد بن معدان عن ابن أبي بلال عن العرياض، وهذا وهم كسابقه من محمد بن إبراهيم نفسه، لأنه مدني لا خبرة له بأحاديث أهل الشام.

وأما الطريق الثاني وهو طريق يحيى بن أبي المطاع فقد رواه الوليد بن مسلم الدمشقي<sup>28</sup>، وإبراهيم بن عبد الله بن العلاء<sup>29</sup>، وعمرو بن أبي سلمة التيسبي الدمشقي<sup>30</sup> ومروان بن محمد الطاطري<sup>31</sup> أربعتهم عن والد الثاني وهو عبد الله بن العلاء بن زبير الدمشقي<sup>32</sup>، عن يحيى بن أبي المطاع، عن العرياض بن سارية رضي الله عنه. وهذا الطريق أيضاً ثابت إلى يحيى بن أبي المطاع لأنه من رواية عبد الله بن العلاء بن زبير عنه، وهو من ثقات الشاميين كما تقدم، وقد صرح بالسماع منه.

والخلاصة أن هذين طريقان عن تابعيين مشهورين - حسب ما ذكره بعض أهل العلم، وسيأتي بيان ذلك - يتابع كل منهما الآخر، وقد صرحا جميعاً بالسماع من العرياض بن سارية، وذلك يدل على صحة الحديث وثبوته عن العرياض.

<sup>26</sup> أخرجه أحمد (17292)، والترمذي (2921)، و(3406)، والنسائي في الكبرى (7972)، و(10481)، و(10482) من طرق عن بقية به.

<sup>27</sup> وهو من الأئمة المتقين، انظر المزي، تهذيب الكمال، (511-504/31)، وقد أخرج روايته أحمد (17147) بسند صحيح عنه.

<sup>28</sup> تقدمت ترجمته، وقد أخرج روايته ابن ماجه (42) وابن أبي عاصم في السنة (26)، و(55)، و(1038) وابن حبان في الثقات (5-4/1) وتمام في فوائده (355) من طرق عنه.

<sup>29</sup> وهو مختلف فيه، قال النسائي: "ليس بقية"، كما في تاريخ دمشق (15/7)، لكنه لم يورده في كتاب الضعفاء، وقد روى عنه أئمة كبار مثل البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الدمشقي وغيرهم، انظر تاريخ دمشق (14/7)، وتاريخ الإسلام للذهبي (519/5) ووثقه ابن منده، انظر كتاب الإيمان لابن منده (914/2)، وقد أخرج روايته الطبراني في الكبير (622)، وفي مسند الشاميين (786)، وابن عساكر (8211) من طريقين عنه.

<sup>30</sup> وهو من رجال الكتب الستة، وفيه بعض الضعف، انظر تهذيب الكمال، (55-51/22)، وقد أخرج روايته الحاكم في المستدرک (177/1) رقم (333) من طريق مختلف في الاعتبار به.

<sup>31</sup> وهو من رجال مسلم، وأحد ثقات الشاميين، انظر تهذيب الكمال (403-398/27)، وقد أخرج روايته تمام في فوائده (225) بسند يصلح للاعتبار به.

<sup>32</sup> وهو من رجال البخاري، وأحد ثقات الشاميين، انظر تهذيب الكمال (410-405/15).

### المطلب الثاني: تصحيح العلماء للحديث

هذا الحديث صححه جماعة من أهل الحديث قديماً وحديثاً منهم من صرح بالتصحيح، ومنهم من يفهم من صنيعه ذلك، وسأبدأ بعد من صرحوا بالتصحيح ثم بذكر بعض من يفهم من صنيعه ذلك كما يلي:

- 1- أبو عيسى الترمذي (279هـ) حيث قال: «هذا حديث حسن صحيح»<sup>33</sup>.
- 2- أبو بكر البزار (292هـ) حيث قال: "هذا حديث ثابت صحيح وهو أصح إسناداً من حديث حذيفة: اقتدوا بالذين من بعدي؛ لأنه مختلف في إسناده، ومتكلم فيه من أجل مولى ربي هو مجهول عندهم"<sup>34</sup>، وقال أيضاً: "وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي عضوا عليها بالنواجذ"<sup>35</sup>.
- 3- أبو بكر بن المنذر (319هـ) حيث قال: "وقد ثبت أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي"<sup>36</sup>، وقال في موضع آخر: "وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدي"<sup>37</sup>.
- 4- أبو العباس الدُّعُولِي السرخسي (325هـ)<sup>38</sup>: حيث قال: "حديث العرياض هذا حديث صحيح"<sup>39</sup>.
- 5- الحاكم النيسابوري (405هـ)، حيث قال: "هذا حديث صحيح ليس له علة"<sup>40</sup>، وقال في موضع آخر: "وقد استقصيت في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء على ما أدى إليه اجتهادي، ... وقد صح هذا الحديث، والحمد لله"<sup>41</sup>.
- 6- أبو نعيم الأصبهاني (430هـ) حيث قال: "هذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين"<sup>42</sup>.

<sup>33</sup> سنن الترمذي (45/5) رقم (2676).

<sup>34</sup> انظر جامع بيان العلم وفضله (1165/2).

<sup>35</sup> أخرجه ابن عبد البر (923/2) بسند صحيح عن الصموت، وقال في آخره: "هذا آخر كلام البزار".

<sup>36</sup> الأوسط (225/1).

<sup>37</sup> الأوسط (443/1).

<sup>38</sup> ترجم له الذهبي في السير فنته بقوله: "الإمام، العلامة، الحافظ، الموجود، شيخ خراسان" سير أعلام النبلاء (14/557).

<sup>39</sup> انظر ذم الكلام وأهله للهروي (37/4).

<sup>40</sup> المستدرك (174/1) رقم (329).

<sup>41</sup> المستدرك (177/1)، رقم (333).

<sup>42</sup> المستخرج على صحيح مسلم (36/1)، وانظر الضعفاء له (ص: 46-47).



- 7- أبو عمر بن عبد البر (463هـ) حيث قال تعليقا على كلام البزار المتقدم: "هو كما قاله البزار رحمه الله حديث عرياض حديث ثابت، وحديث حذيفة حديث حسن ..."<sup>43</sup>.
- 8- أبو إسماعيل الهروي (481هـ)<sup>44</sup>، حيث قال: "حديث حسن صحيح"<sup>45</sup>، وقال في موضع آخر: "وهذا من أجود حديث في أهل الشام وأحسنه"<sup>46</sup>.
- 9- أبو محمد البغوي (516هـ)<sup>47</sup>، حيث قال: "هذا حديث حسن"<sup>48</sup>.
- 10- أبو عبد الله الجورقاني (543هـ)<sup>49</sup>، حيث قال: "هذا حديث صحيح ثابت مشهور"<sup>50</sup>.
- 11- أبو بكر ابن العربي (543هـ)، حيث قال: "ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء ..."<sup>51</sup>.
- 12- أبو الفتوح الطائي (555هـ)<sup>52</sup>، حيث قال: "هذا حديث حسن، عال"<sup>53</sup>.
- 13- ضياء الدين المقدسي (642هـ)، حيث قال: "حديث صحيح"<sup>54</sup>.
- 14- النووي (676 هـ)، حيث أورده في كتاب الأربعين<sup>55</sup> وقد قال في بدايته: "ثم ألتزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة، ومعظمها في صحيح البخاري ومسلم"<sup>56</sup>.
- 15- ابن تيمية الحراني (728هـ)، صححه في مواضع كثيرة منها قوله: "وفي الحديث الصحيح الذي رواه أهل السنن عن العرياض بن سارية"<sup>57</sup>.

<sup>43</sup> جامع بيان العلم وفضله (1165/2).

<sup>44</sup> نعتة الذهبي بشيخ الإسلام الإمام القدوة الحافظ الكبير شيخ خراسان. انظر سير أعلام النبلاء (503/18).

<sup>45</sup> ذم الكلام وأهله (4/25).

<sup>46</sup> ذم الكلام وأهله (4/31).

<sup>47</sup> نعتة الذهبي بالشيخ الإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة. انظر سير أعلام النبلاء (439/19).

<sup>48</sup> شرح السنة (205/1).

<sup>49</sup> نعتة الذهبي بالإمام الحافظ الناقد. انظر سير أعلام النبلاء (177/20).

<sup>50</sup> الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (473/1).

<sup>51</sup> العواصم من القواصم (ص: 252).

<sup>52</sup> ترجم له الذهبي في السير ونعتة بقوله: "الشيخ الإمام، الصالح، الواعظ، المحدث"، سير أعلام النبلاء (360/20).

<sup>53</sup> كتاب الأربعين الطائفة (ص: 112).

<sup>54</sup> اتباع السنن واجتنب البدع (ص: 20).

<sup>55</sup> الأربعون النووية (ص: 89-90) الحديث الثامن والعشرون.

<sup>56</sup> الأربعون النووية (ص: 44).

<sup>57</sup> اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (83/2)، وانظر مجموع الفتاوى (309/20).

16- الذهبي (748هـ)، فإنه لخص حكم الحاكم فقال: "صحيح ليس له علة"، ولم يتعقبه بشيء، وقد ذكر الحديث في بعض كتبه، ولم يطعن فيه، وهو معروف بالألأ يترك حديثاً فيه ضعف يورده بلا إسناد إلا ويتكلم فيه، وهو القائل: "وأى خير في حديث مخلوط صحيحه بواهييه، وأنت لا تفتليه ولا تبحث عن ناقله، ولا تدين الله به"<sup>58</sup>، وقال فيه ابن الزمكاني (727هـ): "أعجبنى منه ما يعانیه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام أسناد أو طعن في رواته وهذا لم أر غيره"<sup>59</sup>.

17- ابن قيم الجوزية (751هـ)، حيث قال: "هذا حديث حسن، إسناده لا بأس به"<sup>60</sup>.

18- الشاطبي (790هـ)، حيث صححه واحتج به في مواضع، منها قوله: "وقد صح من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه"<sup>61</sup>، وقال وهو يتكلم عن أصول السنة: "ومنها: أن ما سنه ولأه الأمر من بعد النبي صلى الله عليه وسلم فهو سنة، لا بدعة فيه البتة، وإن لم يعلم في كتاب الله ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم نص عليه على الخصوص. فقد جاء ما يدل عليه في الجملة، وذلك نص حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه"<sup>62</sup>.

19- ابن الملقن (804هـ)، حيث قال: "هذا الحديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث العرياض بن سارية السلمي رضي الله عنه"<sup>63</sup>.

20- ابن حجر العسقلاني (852هـ) حيث قال: "هذا حديث صحيح رجاله ثقات، قد جود الوليد بن مسلم إسناده، فصرح بالتحديث في جميعه، ولم ينفرد به مع ذلك"<sup>64</sup>.

هؤلاء عشرون من أهل العلم بالحديث من المتقدمين والمتأخرين، وكلهم يصرحون بصحة هذا الحديث، وقد تركت آخرين من المتأخرين، وأما الذين يفهم من صنيعهم تصحيح هذا الحديث، فكثير أيضاً، سأكتفي منهم بعشرة من المتقدمين والمتأخرين، وهم:

<sup>58</sup> زغل العلم (ص: 28).

<sup>59</sup> الوافي بالوفيات (2/ 115).

<sup>60</sup> إعلام الموقعين عن رب العالمين (5/ 581).

<sup>61</sup> الاعتصام (2/ 128).

<sup>62</sup> الاعتصام (1/ 146).

<sup>63</sup> البدر المنير (9/ 582).

<sup>64</sup> موافقة الخبر الخبر (1/ 137)، وانظر المطالب العالية (12/ 521).

- 1- الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، فقد قال أبو داود: "سمعت أحمد غير مرة، يسأل، يقال: لما كان من فعل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ سنة؟ قال: نعم، وقال مرة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، فسامها سنة"<sup>65</sup>.
- 2- القاضي أبو خازم السكوني (292هـ) شيخ الطحاوي<sup>66</sup>، وذلك فيما نقله أبو بكر الجصاص قال: "سمعت بعض شيوخنا يحكي عن أبي خازم القاضي - وكان هذا الشيخ ممن جالسه وأخذ عنه - فذكر أن أبا خازم كان يقول: إن الخلفاء الأربعة من الصحابة - رضي الله عنهم - إذا اجتمعت على شيء كان اجتماعها حجة، لا يتسع خلافها فيه، ويحتج فيه بقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، وعضوا عليها بالنواجذ. ولأجل هذا المذهب: لم يعتد بزید بن ثابت خلافاً في توريث ذوي الأرحام، وحكم برد أموالٍ قد كانت حصلت في بيت مال المعتضد بالله، على أن بيت المال من ذوي الأرحام. فردها إلى ذوي الأرحام، وقبل المعتضد فتياه، وأنفذ قضاءه بذلك، وكتب به إلى الآفاق"<sup>67</sup>.
- 3- أبو عبد الله المروزي (294هـ) حيث قال: "وأمر باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعده، وحذر أمته المحدثات التي أحدثت بعدهم، وأخبر أنها بدعة"<sup>68</sup>.
- 4- أبو بكر بن خزيمة (311هـ)، حيث أخرج الحديث في صحيحه وبوب عليه بقوله: "باب استحباب النزول بالمحصب، وإن لم يكن ذلك واجباً، إذ الخلفاء الراشدون المهديون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعض بالنواجذ على سنته وسنتهم، قد اقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم بالنزول به"<sup>69</sup>.
- 5- ابن حبان (354هـ) حيث أخرجه في صحيحه<sup>70</sup>، وقال في الثقات: "ثم إنا ذاكرون بعده الخلفاء الأربعة بأيامهم، وجمل ما يحتاج إليه من أخبارهم، ليكون ذلك طريقاً للمتأسين بهم، إذ المصطفى صلى الله عليه وسلم أمر بذلك في الحديث حيث قال: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي"<sup>71</sup>.

<sup>65</sup> مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: 369).

<sup>66</sup> نعتة الذهبي بالفقيه العلامة قاضي القضاة. انظر سير أعلام النبلاء (539/13).

<sup>67</sup> الفصول في الأصول (301/3-302).

<sup>68</sup> السنة للمروزي (ص: 15).

<sup>69</sup> صحيح ابن خزيمة (325/4).

<sup>70</sup> تقدمت الإحالة في التخريج.

<sup>71</sup> الثقات لابن حبان (151/2).

- 6- البيهقي (458هـ)، وذلك أنه نقل مذهب الشافعي في تقديم مذهب الأئمة الأربعة على غيرهم، ثم استدل بالحديث على ذلك قائلاً: "روينا في حديث العرياض بن سارية ... فذكر الحديث"<sup>72</sup>.
- 7- العلائي (761هـ)، حيث ذكر كلاماً في احتجاج بعض الأئمة بحديث العرياض ثم قال: "ولنبداً أولاً ببيان الحديث المتقدم وتصحيحه، ووجه الدلالة منه"<sup>73</sup>، ثم نقل أقوال جماعة ممن صححوه<sup>74</sup>، ولم يعترض عليهم، فهو بذلك يصححه.
- 8- ابن مفلح الحنبلي (763هـ) حيث قال: "لكن لما اتفقوا على المصحف في زمن عثمان صار هذا مما سنه الخلفاء الراشدون، وقد دل الحديث على أن لهم سنة يجب اتباعها"<sup>75</sup>.
- 9- قول ابن كثير (774هـ): "وقد قال عليه الصلاة والسلام: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ... فالواجب على ولاة الأمور التمسك بهذا الحديث، والعمل به في جميع أمورهم"<sup>76</sup>.
- 10- ابن رجب الحنبلي (795هـ)، وهو يتحدث عن البسمة، حيث قال: "فقد ثبت عن أبي بكر وعمر وعثمان الإسرار بها، فلا عبرة بما حدث بعدهم وبعد انتقال علي بن أبي طالب من المدينة؛ فإن هؤلاء هم الخلفاء الراشدون الذين أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - باتباع سنتهم، وهم كانوا لا يجهرون بها"<sup>77</sup>.

### المطلب الثالث: تلقي الأمة لهذا الحديث بالقبول

أما تلقي الأمة لهذا الحديث بالقبول فيكفي فيه ما ذكره ابن تيمية رحمه الله عن أذان عثمان والتراويح حيث قال: "وما فعله عثمان من النداء الأول اتفق عليه الناس بعده: أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، كما اتفقوا على ما سنه أيضاً عمر من جمع الناس في رمضان على إمام واحد"<sup>78</sup>. وهذان أمران يتعلقان بالعبادة، فتعريف البدعة ينطبق عليهما عند الجميع، إلا أنه لما كان هذان الأمران من سنن الخلفاء الراشدين اتفق الناس عليها.

ومع ذلك فإن تلقي الأمة لهذا الحديث بالقبول يتجلى في عدد من الصور، منها اعتبار ما فعله الخلفاء سنة، ومنها جريان العبارة الواردة في الحديث على ألسنتهم، ومنها احتجاجهم بالحديث، أو ترجيحهم به قولاً على قول. ويمكن سرد تلك الصور مجموعة بحسب التاريخ كما يلي:

<sup>72</sup> معرفة السنن والآثار (1/ 185).

<sup>73</sup> إجمال الإصابة في أقوال الصحابة (ص: 48).

<sup>74</sup> المصدر السابق (ص: 48).

<sup>75</sup> الفروع (182/2).

<sup>76</sup> الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام (ص: 38-39)، وانظر تفسير ابن كثير (1/28).

<sup>77</sup> فتح الباري لابن رجب (423/6).

<sup>78</sup> منهاج السنة النبوية (292/6).

- 1- قول عمر بن الخطاب (23هـ) نفسه لعمرو بن العاص عندما عاتبه في غسله لثوبه، حيث قال: "والله لو فعلتها لكانت سنة"<sup>79</sup>. قال ابن عبد البر: "كان ذلك لعلمه بمكانه من قلوب المؤمنين، ولاشتهار قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي"<sup>80</sup>.
- 2- قول علي بن أبي طالب عن فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، في مسألة حد الخمر، حين جلد أربعين حيث قال: "جلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي"<sup>81</sup>، فلولاً أنه مستقر في نفسه أن ما استحدثاه سنة لما قال ذلك رضي الله عنه.
- 3- قول التابعي الجليل قاضي البصرة زرارة بن أوفى (93هـ)، حيث كان يقول: "قضى الخلفاء المهديون الراشدون أنه من أغلق باباً، أو أرخى ستراً، فقد وجب المهر، ووجب العدة"<sup>82</sup>، ووجه الاحتجاج هنا إنما هو في وصف زرارة بن أوفى للخلفاء بالراشدين المهديين، فإن هذه العبارة إنما تعرف في حديث العرياض.
- 4- قول التابعي الجليل سعيد بن المسيب (94هـ) لربيعة بن أبي عبد الرحمن، حين استشكل تساوي دية جراح المرأة والرجل إلى الثلث ثم تصيف ديتهما فيما زاد عن ذلك حيث قال: "هي السنة يا ابن أخي"، مع أنه لم يرد في السنة شيء يتعلق بتساوي الرجل والمرأة في الجراح، ولذلك اختلف أهل العلم في ذلك، فمنهم من قال بهذا القول وهو قول عمر رضي الله عنه<sup>83</sup>، ومنهم من قال بالتصنيف مطلقاً، وهو قول علي رضي الله عنه<sup>84</sup>. ولو كان هناك سنة لما اختلفوا، وهذا يدل على أن ابن المسيب إنما أطلق السنة على فعل عمر؛ لكونه يراه سنة على ما في حديث العرياض.
- 5- قول الليث بن سعد الفهمي (175هـ) وهو أحد الأئمة، حيث قال في رسالته إلى مالك في مسألة من مسائل بينهما: "ولم يكتب به إليهم الخلفاء المهديون الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي"<sup>85</sup>.

<sup>79</sup> موطأ مالك (50/1).

<sup>80</sup> الاستذكار (288/1).

<sup>81</sup> أخرجه مسلم (1707).

<sup>82</sup> أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (288/6) رقم (10875)، وسعيد بن منصور في سننه (234/1)، رقم (762)، وابن أبي شيبة في مصنفه (520/3)، رقم (16695)، وغيرهم من طرق عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي وهو ثقة تقدمت ترجمته قال سمعت زرارة، فهو صحيح إلى زرارة.

<sup>83</sup> انظر مصنف عبد الرزاق (395/9) ومصنف ابن أبي شيبة (411/5).

<sup>84</sup> انظر مصنف عبد الرزاق (396/9) ومصنف ابن أبي شيبة (412/5).

<sup>85</sup> أخرج الرسالة ابن معين في تاريخه رواية الدوري (491/4)، والنسوي في المعرفة والتاريخ (691/1) من طريق تلميذين من تلاميذ الليث عنه، وبداية الرسالة في تاريخ ابن معين في ص: (478)، وفي تاريخ النسوي ص: (687).

- 6- قول الإمام مالك بن أنس (179هـ)، حين خرج إلى العيد فرأى عبد الملك بن صالح أمير المدينة في سلاح وتعبئة ورايات وأعلام، فقال: "إنا لله وإنا إليه راجعون ما هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون"<sup>86</sup>.
- 7- قول محمد بن الحسن الشيباني (189هـ)، وهو أحد الأئمة، حيث قال في معرض كلام له: "وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من أعلام الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين"<sup>87</sup>.
- 8- قول الإمام الشافعي (204هـ)، حيث قال: "أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ الخلفاء الراشدون المهديون"<sup>88</sup>.
- 9- قول أبي عبيد القاسم بن سلام (224هـ) وهو أحد الأئمة، حيث قال في معرض كلام له: "وما مضى عليه السلف من الخلفاء الراشدين المهديين الذين هم أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وتأويل حديثه"<sup>89</sup>.
- 10- قول إسحاق بن راهويه (237هـ)، وهو أحد الأئمة، حيث قال: "أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وعمل به الخلفاء الراشدون المهديون"<sup>90</sup>.
- 11- قول الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، وله في ذلك عدد من الكلمات، منها قوله: "عليّ عندنا من الخلفاء الراشدين المهديين"<sup>91</sup>.
- 12، 13- قول أبي زرعة الرازي (264هـ)، وأبي حاتم الرازي (277هـ)، وهما من أئمة الحديث، فقد نقل عنهما ابن أبي حاتم عقيدتهما وأنهما قالوا فيما قالوا: "وخير هذه الأمة بعد نبينا عليه الصلاة والسلام أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهم الخلفاء الراشدون المهديون"<sup>92</sup>.

<sup>86</sup> ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (104/2) بصيغة الجزم عن عتيق بن يعقوب وهو من ثقات أصحاب مالك قال: "خرجنا مع مالك إلى المصلى يوم عيد ومالك يمشي، وخرج عبد الملك بن صالح... فذكره. انظر ترجمة عتيق في الطبقات الكبرى (439/5)، والجرح والتعديل (46/7)، رقم (261)، وقد وثقه الدارقطني انظر سوالات البرقاني ص: (55)، رقم (395).

<sup>87</sup> الكسب (ص: 39).

<sup>88</sup> أخرجه ابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: 82) بسند صحيح نقله عن أبي القاسم عبيد الله بن عمر المعروف بابن البقال.

<sup>89</sup> الناسخ والمنسوخ للقاسم بن سلام (ص: 175).

<sup>90</sup> انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: 762).

<sup>91</sup> أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (1170/2) بسنده عن محمد بن مطهر، ثم قال: "قد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، وسلمة بن شبيب، وطائفة عن أحمد بن حنبل مثل رواية محمد بن مطهر"، وانظر جامع بيان العلم وفضله (1172/2).

<sup>92</sup> أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (198/1) بسند صحيح إلى ابن أبي حاتم.

- 14- قول عثمان بن سعيد الدارمي (280هـ)، وهو أحد أئمة الحديث، حيث قال: "فهذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، والخلفاء الراشدون بعده: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ - رضي الله عنهم -، قد صح أنه كتبت الأحاديث والآثار في عصرهم وزمانهم"<sup>93</sup>.
- 15- قول ابن جرير الطبري (310هـ)، وهو أحد الأئمة، وله عدد من العبارات منها قوله: "وعلى ذلك من منهاجه كان عمل الخلفاء الراشدين المهديين الأئمة الصالحين"<sup>94</sup>.
- 16- قول الطحاوي (321هـ)، وهو أحد الأئمة، وقوله في ذلك كثير، ومنه قوله في كتابه الذي ألفه في العقيدة حيث قال: "ونثبت الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أولاً لأبي بكر الصديق ... وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون"<sup>95</sup>.
- 17- قول أبي الحسن الأشعري (324هـ)، وهو أحد الأئمة، حيث قال وهو يحكي قول أهل السنة: "ويقدمون أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علياً رضوان الله عليهم. ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون"<sup>96</sup>.
- 18- قول الدارقطني (385هـ)، وهو أحد أئمة الحديث، حيث قال: "ومن سنته صلى الله عليه وسلم، وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، الذب عن سنته"<sup>97</sup>.
- 19- قول البغوي (516هـ) وهو أحد الأئمة، حيث قال: "وقيام شهر رمضان جماعة سنة غير بدعة، لقوله صلى الله عليه وسلم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين"<sup>98</sup>.
- 20- قول ابن دقيق العيد (702هـ)، وهو أحد الأئمة المتأخرين، حيث قال وهو يشرح العبارة: "وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، يعني الذين شملهم الهدى، وهم الأربعة بالإجماع: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ، رضي الله عنهما أجمعين"<sup>99</sup>.
- فهذه عشرون نقلاً بعضها عن الخلفاء أنفسهم، وبعضها عن التابعين وبعضها عن أتباعهم، وبعضها عن الأئمة، وهلم جرا، وتركت غيرها كثير، وذلك دليل بين على تلقي الأمة لما تضمنه هذا الحديث بالقبول.

<sup>93</sup> النقض على المريسي (ص: 235).

<sup>94</sup> تهذيب الآثار مسند ابن عباس (758/2)، وانظر تهذيب الآثار - الجزء المفقود (ص: 176).

<sup>95</sup> الطحاوية (ص: 81).

<sup>96</sup> مقالات الإسلاميين (1/ 228).

<sup>97</sup> نقل كلامه السيوطي في تحذير الخواص (ص: 92).

<sup>98</sup> شرح السنة للبغوي (4/ 119).

<sup>99</sup> شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (ص: 97-98).

## المبحث الثاني: النقد الموجه إلى الحديث المطلب الأول: النقد الموجه إلى الإسناد

### 1- عدم اتصال طريق يحيى بن أبي المطاع

لم يكن هناك نقد موجه للحديث من قبل المتقدمين إلا نقداً واحداً، وهو يتعلق بطريق ابن أبي المطاع، حيث كان عبد الرحمن بن إبراهيم المشهور بدحيم - وهو أحد أئمة الحديث من أهل الشام<sup>100</sup> - يستبعد سماع ابن أبي المطاع من العرياض، بل وينكره، ويتعجب من تصريح عبد الله بن العلاء بن زبير بالتحديث بين ابن أبي المطاع والعرياض.

قال أبو زرعة الدمشقي: "حدثني عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن شعيب قال: أخبرني الوليد بن سليمان بن أبي السائب قال: صحبت يحيى بن أبي المطاع إلى زيزاء، فلم يزل يقرأ بنا في صلاة العشاء، وصلاة الصبح في الركعة الأولى بقل هو الله أحد، وفي الركعة الثانية بقل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس.

قال أبو زرعة: فقلت لعبد الرحمن بن إبراهيم تعجبا لقرب يحيى بن أبي المطاع، وما يحدث عنه عبد الله بن العلاء بن زبير أنه سمع من العرياض، فقال: أنا من أنكر الناس لهذا، وقد سمعت ما قال الوليد بن سليمان.

قال عبد الرحمن بن إبراهيم: قال محمد بن شعيب: قال الوليد بن سليمان: فحدثت أيوب بن أبي عائشة بهذا، فأخبرني أنه صحب عبد الله بن أبي زكريا إلى بيت المقدس، فكان يقرأ في صلاة العشاء بقل هو الله أحد، وفي الركعة الثانية بالمعوذتين.

فكانت هذه أيضا أدل، إذ يحكيها الوليد بن سلمان عن يحيى بن أبي المطاع لأيوب بن أبي عائشة فيحدثه بمثلها عن ابن أبي زكريا، أكثر دليلا على قرب عهد يحيى بن أبي المطاع، وبعد ما يحدث به عبد الله بن العلاء عنه، من لقيه العرياض. والعرياض قديم الموت، روى عنه الأكابر: عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وجبير بن نفير، وهذه الطبقة<sup>101</sup>.

وملخص ما احتج به دحيم على بعد سماع يحيى بن أبي المطاع من العرياض بن سارية أو إنكاره أمران:

1- الأمر الأول: قرب عهد يحيى بن أبي مطاع من عهدهم، واستدل على قرب عهده بإدراك الوليد بن سليمان وصحبته ليحيى بن أبي المطاع، والوليد بن سليمان من طبقة شيوخ شيوخ دحيم، فكأن دحيماً يستبعد أن يكون بينه وبين العرياض بن سارية ثلاث وسائط فقط. واستدل أيضاً بأن الوليد لما حكى ما فعله يحيى بن أبي المطاع لأيوب بن أبي عائشة حدثه أيوب بمثلها عن عبد الله بن أبي زكريا، ففهم

<sup>100</sup> انظر تهذيب الكمال (16/495-501).

<sup>101</sup> تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: 605-606).



دحيم من ذلك أن يحيى بن أبي المطاع وعبد الله بن أبي زكريا من طبقة واحدة، وعبد الله بن أبي زكريا لم يلق أحدا من الصحابة كما يقول أبو زرعة<sup>102</sup>.

2- والأمر الثاني: بعد عهد العرياض بن سارية من عهد يحيى بن أبي المطاع، لأنه قديم الموت، واستدل على قدم موته بأن الذي يروي عنه أناس من أكابر القدماء كعبد الرحمن السلمي وجبير بن نصير. ويمكن الجواب عن ذلك بأن أبا زرعة ودحيماً ليس عندهما دليل يبيّن في المسألة، ولذلك لم يكن أبو زرعة جازماً بعدم السماع، وإنما كان متشككاً فيه، ولذلك سأل شيخه دحيماً عنه، بينما كان شيخه دحيماً أكثر استكثاراً واستبعاداً، وإنما اعتمدا في ذلك على ما ذكره من قرب عهد ابن أبي المطاع من عهدهم، وبعد عهد العرياض بن سارية، وفي هذا الاستدلال نظر قوي للأسباب التالية:

1- السبب الأول: أنه يجوز أن يكون يحيى بن أبي المطاع معمرًا بحيث يكون مدركاً للعرياض ثم يدرکه من أدرك طبقة عبد الله بن أبي زكريا، وقد نص أبو الحسن ابن سميع الحافظ<sup>103</sup>، على اختلاف طبقتهما، حيث ذكر يحيى بن أبي المطاع في الطبقة الثالثة من التابعين<sup>104</sup>، بينما ذكر عبد الله بن أبي زكريا في الطبقة الرابعة<sup>105</sup>.

وعلى القول بأنهما من طبقة واحدة، فإن ذلك ليس دليلاً على عدم إدراك ابن أبي المطاع للعرياض، وذلك لأن طبقتهما - أعني ابن أبي المطاع وعبد الله بن أبي زكريا - هي طبقة مكحول الشامي<sup>106</sup>، بل ذكر أبو الحسن بن سميع مكحولاً في الطبقة الرابعة<sup>107</sup>، فيكون ابن أبي المطاع أكبر منه. وقد أدرك مكحول أبا ثعبة الخشني<sup>108</sup>، وأبو ثعبة توفي في السنة التي توفي فيها العرياض، وهي سنة خمس وسبعين<sup>109</sup>، وعليه فلا غرابة في إدراك ابن أبي المطاع للعرياض بن سارية رضي الله عنه.

2- السبب الثاني: أن عبد الرحمن بن عمرو السلمي الراوي عن العرياض بن سارية توفي سنة عشر ومائة كما يقول محمد بن سعد<sup>110</sup>، وقد توفي يحيى بن أبي المطاع سنة سبع عشرة ومائة □□□، وهي قريبة من السنة التي توفي فيها السلمي، وإنما الفرق بينهما سبع سنين فقط، فلا إشكال في إدراكه للعرياض وإدراكه من لم يدرکه السلمي له.

<sup>102</sup> انظر تهذيب الكمال (521/14).

<sup>103</sup> وهو شيخ لأبي زرعة الدمشقي، انظر تاريخ الإسلام (212/6) رقم (538).

<sup>104</sup> انظر تهذيب الكمال (538/31).

<sup>105</sup> انظر تهذيب الكمال (522/14).

<sup>106</sup> ذكر المزي أن عبد الله بن أبي زكريا من أقران مكحول الشامي. انظر تهذيب الكمال (520/14).

<sup>107</sup> انظر تهذيب الكمال (469/28).

<sup>108</sup> أخرج حديثه عنه مسلم في صحيحه برقم (1931).

<sup>109</sup> انظر تهذيب الكمال (174/33، 551/19).

<sup>110</sup> انظر الطبقات الكبرى (449/7).

<sup>111</sup> انظر الوافي بالوفيات (96/17).

3- السبب الثالث: أن المتأمل في التاريخ يتبين له أن سن ابن أبي المطاع يحتمل السماع من العرياض بن سارية رضي الله عنه، وذلك لأن ابن أبي المطاع ابن أخت بلال بن رباح رضي الله عنه، وبلال ليس له إلا أخ واحد اسمه خالد، وأخت واحدة اسمها غُفْرَة<sup>112</sup>، بضم الغين وإسكان الفاء<sup>113</sup>.

ومن المعلوم أن بلالا أسلم في بداية الإسلام في السنة الأولى، وعمره آنذاك فوق الثلاثين، لأنه توفي في زمن عمر إما في طاعون عمواس سنة ثمانى عشرة أو بعده سنة عشرين، وقد جاوز الستين، وقيل وهو ابن سبعين<sup>114</sup>. فهذا يعني أنه توفي بعد إسلامه بقراءة ثلاثين سنة، أو أكثر، مما يدل على أنه حين أسلم كان قد جاوز الثلاثين من عمره.

فلو افترضنا أن بلال بن رباح بكرٌ أمّه، وأنها أنجبتة في سن مبكرة، كأن تكون أنجبتة وهي ابنة خمس عشرة سنة، وهو سن البلوغ عند جمهور العلماء<sup>115</sup>، وأنها أنجبت غُفْرَة أم يحيى بن أبي المطاع قبل سن اليأس - وهو سن الخمسين - بسنة واحدة، أي وهي ابنة تسع وأربعين سنة، أي بعد ولادة بلال بن رباح بأربع وثلاثين سنة.

فإذا كان بلالٌ كما ذكرتُ أسلم وقد جاوز الثلاثين من عمره، فتكون أخته غُفْرَة قد ولدت في بداية البعثة، إما في السنة الخامسة من البعثة أو قبلها أو بعدها بقليل، فيكون سنُّ غُفْرَة حين وفاة النبي عليه الصلاة والسلام قرابة العشرين سنة، والنبي عليه الصلاة والسلام توفي كما هو معلوم في السنة الحادية عشرة، فيكون سن اليأس لغُفْرَة بعد ذلك بثلاثين سنة أي سنة أربعين من الهجرة أو قبلها بقليل أو بعدها بقليل.

وعليه فإنه ينبغي أن تكون غُفْرَة قد أنجبت ولدها يحيى بن أبي المطاع قبل سنة أربعين أو نحوها، فيكون عمره حين توفي العرياض يزيد على ثلاثين سنة. والظاهر أنه ولد قبل ذلك. إذا تبين ذلك فإن عنعنته عن العرياض بن سارية مقبولة، هذا لو كانت الرواية بالنعنة، فكيف الرواية ثابتة بالتصريح بالسماع، وهو السبب الرابع.

4- السبب الرابع: أن الروايات الصحيحة عن عبد الله بن العلاء بن زبير تثبت السماع بين يحيى بن أبي المطاع والعرياض بن سارية<sup>116</sup>، ومخالفة الروايات الصحيحة لا يكون إلا بدليل بين، فكيف والدليل

<sup>112</sup> انظر التاريخ الأوسط للبخاري (53/1).

<sup>113</sup> كذا في أكثر المصادر، وقد ضبطها كذلك ابن حجر في التقریب في ترجمة عمر مولى غفرة أخت بلال. انظر تقریب التهذيب رقم (4934)، وهو كذلك في كتب الحديث وفي ترجمة عمر مولاها، بينما ضبطها في الإصابة بالتصغير. انظر الإصابة (255/8)، رقم (11563)، بينما لم يذكرها ابن ماکولا في الإكمال (22/7) في غفيرة، وإنما ذكر نساء أخريات، والله تعالى أعلم.

<sup>114</sup> انظر تهذيب الكمال (290/4).

<sup>115</sup> هو مذهب الشافعية والحنابلة والمفتى به عند الحنفية، وذهب المالكية وأبو حنيفة إلى أنه بعد ذلك، قيل سبعة عشر وقيل ثمانية عشر. انظر الموسوعة الكويتية (17-16/2).

<sup>116</sup> صرح بالسماع جماعة منهم الوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة وزيد بن يحيى على ما ذكره ابن عساکر، واستنكار أبي زرعة ودحييم يدل على ثبوت التصريح بالسماع في رواية عبد الله بن العلاء.

موافق للتصريح، ولعله لذلك اعتمد البخاري السماع فقال: "يحيى بن أبي المطاع، القرشي. يعد في الشاميين. سمع عرباض بن سارية"<sup>117</sup>، وهذا يدل على عظم قدر البخاري في هذا الشأن، وعدم التسليم بنسبة الخطأ إليه كما صنع ابن رجب<sup>118</sup>، وغيره<sup>119</sup>، دون تفحصٍ، ونظر.

## 2- جهالة بعض رواة الحديث

أول من ضعف هذا الحديث وتكلم في رجاله من المتأخرين ابن القطان الفاسي (628هـ)، وتبعه بعض المعاصرين<sup>120</sup>. وأما الأئمة المتقدمون قبل ابن القطان فلم يؤثر عن أحد منهم تضييقاً لهذا الحديث أو طعنًا في رواته، وإنما غاية ما هنالك ما تقدم ذكره عن دحيم وأبي زرعة الدمشقي من استبعاد السماع أو إنكاره في أحد طرقه، وهو طريق يحيى بن أبي المطاع.

وقد ذكر ابن القطان في تضييفه للحديث أن عبد الرحمن بن عمرو السلمي مجهول الحال، ويحيى بن أبي المطاع لا يعرف بغير هذا الحديث<sup>121</sup>.

ويمكن الجواب عن كلام ابن القطان في عبد الرحمن السلمي من وجوه كما يلي:

- 1- الوجه الأول: أن ابن القطان بنى تجهيله للسلمي على عدم وجود توثيق فيه، وليس ذلك منهجاً صحيحاً، ولذلك لم نجد أحداً من النقاد ذكروه بالجهالة، بل قد يكون الراوي غير مذكور بجرح ولا تعديل، لكنه مقبول الرواية عند أهل النقد، فتجدهم يصححون حديثه، بناءً على ثقته عندهم، وإن لم ينصوا على توثيقه، قال الذهبي: "ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل"<sup>122</sup>، وقد حكم ابن القطان بجهالة رجال في الصحيحين لأجل ذلك منهم الوليد بن عباد بن الصامت<sup>123</sup> وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة<sup>124</sup>.
- 2- الوجه الثاني: أن الأئمة لم يطعن أحد منهم في حديث عبد الرحمن بن عمرو السلمي، بل صححه جماعة منهم، واحتج به كثيرون كما تقدم، وتصحيح الأئمة واحتجاجهم بحديث راوٍ معين يدل على

<sup>117</sup> التاريخ الكبير (8/ 306).

<sup>118</sup> انظر جامع العلوم والحكم (110/2-111).

<sup>119</sup> انظر الميزان (410/4) رقم (9635).

<sup>120</sup> انظر حوار مع الشيخ الألباني في مناقشة لحديث العرباض لحيان عبد المنان.

<sup>121</sup> بيان الوهم والإيهام (88/4-89).

<sup>122</sup> ميزان الاعتدال (556/1)، رقم (2109).

<sup>123</sup> انظر البخاري (7199) ومسلم (1709)، وبيان الوهم والإيهام (610/3).

<sup>124</sup> انظر البخاري (5443)، وبيان الوهم والإيهام (498/4).

ثقتهم عندهم، ولذلك عندما لم يقبل ابن القطان حديث أبي عمير بن أنس بن مالك لعدم ثبوت عدالته عنده<sup>125</sup>، علق عليه الذهبي بقوله: "صحح حديثه ابن المنذر، وابن حزم، وغيرهما، فذلك توثيق له"<sup>126</sup>.  
3- الوجه الثالث: أن الذي عليه أهل الحديث أن الراوي إذا روى عنه جماعة ولم يطعن فيه أحد، ولم يأت بما ينكر عليه أنه ثقة، وحديثه حديث صحيح، قال عبد الله بن أحمد: "قلت لأبي: سعيد بن جهمان هذا هو رجل مجهول؟ قال: لا روى عنه غير واحد حماد بن سلمة وحماد بن زيد والعوام بن حوشب وحشرج بن نباته"<sup>127</sup>، وقال الذهبي: "والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح"<sup>128</sup>.

4- الوجه الرابع: أن عبد الرحمن بن عمرو السلمي يعد من الثقات عند المتأمل لحاله لأسباب:

(أ) أن أبا زرعة الدمشقي نعته بوصف يدل على ذلك حيث قال: "العرياض قديم الموت، روى عنه الأكابر: عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وجبير بن نفيير، وهذه الطبقة"، ووجه الدلالة في قوله: (الأكابر) لأن المشهور من استعمالها بين الناس القدر والمكانة، وإن كان الأصل فيها الدلالة على التقدم في السن، وقد يكون أراد المعنيين، ويؤيد ذلك أنه قرنه بجبير بن نفيير، بل قدمه عليه، وجبير بن نفيير تابعي مخضرم من رجال مسلم، ومن مشاهير الثقات<sup>129</sup>، ولو لم يكن عبد الرحمن السلمي ثقة في مقام جبير بن نفيير لما قدمه عليه.

(ب) أن عبد الرحمن السلمي ابنٌ لصحابي جليل وهو عمرو بن عبسة السلمي<sup>130</sup>، وعند أبيه أحاديث، ومع ذلك لم يرو عن أبيه شيئاً، وذلك محمول على أنه لم يسمع منه شيئاً مرفوعاً، ومن المعلوم أن النفس تتشوف للرواية عن الآباء والافتخار بهم، وعدم روايته عن أبيه دليل على ما عنده من مزيد التثبت<sup>131</sup>.

<sup>125</sup> انظر بيان الوهم والإيهام (45/5).

<sup>126</sup> ميزان الاعتدال (558/4).

<sup>127</sup> العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (314/2)، رقم (2390)، ورواية المروزي (ص: 107-108) رقم (173)، والمنتخب من علل الخلال ص: 217 رقم (128).

<sup>128</sup> ميزان الاعتدال (6/6).

<sup>129</sup> انظر تهذيب الكمال (509/4-511).

<sup>130</sup> وقع ذلك في رواية لبقيّة عن بحير بن سعد في الأحاد والمثاني (56/3) رقم (1369)، وكذا وقع نسبه في تهذيب الكمال (304/17) وقال: نسبه بقيّة عن بحير بن سعد، وأورد أبو نعيم في معرفة الصحابة (1982/4) رواية، وأشار إليها في الحلبة (15/2) من طريق يعلى بن عطاء قال فيها عن عبد الرحمن بن عمرو بن عبسة عن أبيه... والرواية وإن كان فيها اختلاف في تسمية شيخ يعلى إلا أنها دليل على أن عمرو بن عبسة هو أبو عبد الرحمن بن عمرو السلمي.

<sup>131</sup> وقد يكون دليلاً على أنه ليس ابناً لعمرو بن عبسة، إلا أن الأصل قبول ما ذكره أهل العلم إلا بدليل.

ت) أنه روى حديثاً مهماً احتج الأئمة بما تضمنه من معانٍ، ولم يطعن فيه أحد منهم، ولو كان فيه أدنى مغمز لتكلموا فيه أو لتكلم فيه من يعارضهم في تلك المعاني ممن عاصروهم من أهل المذاهب الأخرى.

5- الوجه الخامس: أنه على فرض كون عبد الرحمن السلمي غير معروف أو مجهول الحال فإنه لم يتفرد بهذا الحديث، بل تابعه عليه يحيى بن أبي المطاع كما تقدم، ورواية اثنين مستورين من التابعين لحديث عن صحابي يدل على ثبوته عنه.

وأما الجواب عن كلام ابن القطان في يحيى بن أبي المطاع، وأنه لا يعرف بغير هذا الحديث،

فذلك من وجوه:

1- الوجه الأول: أن كون الراوي لا يعرف إلا بحديث واحد لا يدل على عدم عدالته فقد يكون مع ذلك معروفاً مشهوراً، وفي الصحابة والتابعين جماعة لم يرووا إلا الحديث والحديثين<sup>132</sup>.

2- والوجه الثاني: أن يحيى بن أبي المطاع تابعي مشهور من أهل الشام، وهو ابن أخت بلال بن رباح رضي الله عنه<sup>133</sup>، وقد قال فيه دحيم: "ثقة معروف"<sup>134</sup>، وكان يؤم جماعة من أهل العلم في سفر منهم الوليد بن سليمان بن أبي السائب الدمشقي<sup>135</sup>، وهو أحد مشاهير ثقات الشاميين<sup>136</sup>، مما يدل على أن ابن أبي المطاع مشهور معروف.

3- الوجه الثالث: أنه لم يتفرد برواية الحديث، بل رواه أيضاً عبد الرحمن بن عمرو السلمي كما تقدم.

### 3- الاختلاف على خالد بن معدان

ذكر ابن رجب الحنبلي في صدد تعليقه على الحاكم في تصحيحه الحديث على شرط الشيخين

بأنه قد اختلف فيه على خالد بن معدان، فروي عنه عن السلمي عن العرياض، وروي عنه عن ابن أبي بلال عن العرياض<sup>137</sup>.

وهذا الاعتراض منه صحيح، لكنه ليس تضييقاً للحديث، وإنما اعتراض على وصف صحته

بكونه على شرط الشيخين. وأن المانع من ذلك الوصف أمران: الأول: أن الشيخين لم يخرجوا لعبد الرحمن بن عمرو السلمي، والثاني: أنه قد اختلف على الراوي عنه، وهو خالد بن معدان. لكن هذا الاختلاف لا يضر، لكثرة من روى الحديث عن السلمي، وقد تقدم بيان ذلك.

<sup>132</sup> وقد ألف ابن أبي عاصم كتاب الأحاد والمثاني وذكر فيه جماعة من الصحابة ممن لم يرو إلا حديثاً أو حديثين.

<sup>133</sup> نص على ذلك الطبراني في مسند الشاميين (342/3)، وتابعه من جاء بعده ممن ترجموا له، ونسبته في التاريخ الكبير (306/8)، والجرح والتعديل (192/9) إلى قريش تدل على صحة ما قال الطبراني.

<sup>134</sup> انظر تهذيب الكمال (538/31-539).

<sup>135</sup> انظر تاريخ أبي زرة الدمشقي (ص: 605).

<sup>136</sup> انظر تهذيب الكمال (18/31-21).

<sup>137</sup> جامع العلوم والحكم (110/2).

ثم إن ابن رجب يصحح الحديث من حيث العموم، يدل على ذلك ظاهر عباراته في مواضع أخرى يحتج فيها بالحديث، من ذلك قوله - وهو يتكلم عن البسمة - : "فقد ثبت عن أبي بكر وعمر وعثمان الإسرار بها، فلا عبرة بما حدث بعدهم وبعد انتقال علي بن أبي طالب من المدينة؛ فإن هؤلاء هم الخلفاء الراشدون الذين أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - باتباع سنتهم، وهم كانوا لا يجهرون بها"<sup>138</sup>.

### المطلب الثاني: النقد الموجه إلى المتن أو الناتج عنه

#### 1- استشكل المتن وبالأخص جملة: "وسنة الخلفاء..."

عامة المتقدمين وأهل المذاهب المشهورة يروون الحديث، ويحتجون به كما تقدم، وإنما استشكله أهل الظاهر، وعلى رأسهم ابن حزم الظاهري، لكنه لم يضعف الحديث، رغم أن ظاهره يخالف مذهبه، وهو جملة: "وسنة الخلفاء الراشدين المهديين"، فإنه لا يرى في قول الخلفاء ولا غيرهم من الصحابة حجة.

ولذلك ذهب رحمه الله إلى تأويلها، بأن القصد اتباع الخلفاء في اقتدائهم بسنته صلى الله عليه وسلم، ثم زعم أنه ليس في العالم شيء إلا وفيه سنة منصوصة<sup>139</sup>.

وقد أجابه ابن العربي بأنه إنما يقتدى بالخلفاء فيما لم يكن عنه فيه نص، والا فما كان فيه من النص، لا ينسب إلى الخلفاء، وأنه دليل على أنه عليه الصلاة والسلام لم ينص على كل مسألة، إلا لما كان للخلفاء سنة غيرها<sup>140</sup>.

ثم جاء بعد ابن حزم ابن القطان الفاسي، وهو من أهل الظاهر أيضاً، لكنه لم يسلك مسلك ابن حزم، لما يرى من أن ظاهر الحديث لا يتفق مع التأويل الذي سلكه ابن حزم، وأنه حجة عليهم، لو افترضت صحته، فذهب يبحث عن مطعن في سنده، فخلص إلى ما تقدم نقله عنه.

فمنطلق انتقاد الإسناد لدى ابن القطان هو عدم قبول ما تضمنه المتن من معنى يخالف المذهب، ولذلك نجده يذكر طريقتين للحديث عن تابعيين مجهولين الحال في نظره، ومع ذلك لا يقوي أحد الطريقتين بالآخر.

وهكذا الأمر بالنسبة لمن تعرض لتضعيف الحديث من المعاصرين، فإن منطلقهم هو استشكل المتن، وقد قال لي أحد طلاب العلم: إن هذه الجملة التي تفرد بها عبد الرحمن السلمي - يعني جملة: "وسنة الخلفاء الراشدين" - تقتضي أنه يحق للخليفة الراشد أن يُشَرِّعَ شيئاً جديداً لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يخالف أصول الشريعة، لأن الله أمرنا أن نرد الخلاف إلى الله والرسول

<sup>138</sup> فتح الباري لابن رجب (6/ 423).

<sup>139</sup> انظر الأحكام في أصول الأحكام (78/6)، المحلى بالآثار (12/354).

<sup>140</sup> العواصم من القواصم (ص: 252).

وليس إلى الخلفاء الراشدين<sup>141</sup>، وهو معنى لا يقول به أحد من أهل العلم، ولذلك لم نجد لأحد منهم غير الظاهرية مطعناً فيه.

وقال ذلك الطالب أيضاً: لو كانت هذه الجملة ثابتة لما خالف الصحابة الخلفاء الراشدين، كمخالفة ابن عباس لعمر في عدد من المسائل، كما أنه لم يحتج بها علي رضي الله عنه على من ترك القتال معه أو خالفه.

وهذا الانتقاد يتنافى مع معنى الحديث، فالحديث يقتضي التمسك بسنة الخلفاء الراشدين مما ليس مذكوراً في سنته عليه الصلاة والسلام، وأما اختلاف الناس في فهم السنة، واتباعها فهذا الذي يجري فيه الخلاف عادة بين الصحابة.

ومن ذلك ترك القتال مع علي أو مخالفته فإن ذلك وقع من بعض الصحابة باجتهاد وتأويل، ولو كان ذلك يقتضي ضعف الجملة أو الحديث لاقتضى ذلك الطعن في نصوص كثيرة تأمر بقتال الفئة الباغية، وتدل على أن الحق مع علي رضي الله عنه، وهكذا يقال في اجتهاد بعض الصحابة على خلاف مقتضى حديث معين بأنه ليس دليلاً على بطلان ذلك الحديث أو نكارتة، وإلا لاقتضى ذلك إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة المشهورة.

## 2- التفرد بهذه الخطبة البليغة مع المخالفة

هكذا جاء التعبير عن الانتقاد في بحث دراسة نقدية في حديث العرياض<sup>142</sup>، وتفسير التفرد عندهم هو أن الحديث لا يعرف إلا من طريق صحابي واحد في الطريق إليه كلام، وتفسير المخالفة هو أن عدداً من الخطب التي قالها عليه الصلاة والسلام بين يدي وفاته قد نقلت إلينا، وليس فيها هذا السياق. ثم أوردوا عدداً من الخطب التي نقلت إلينا من بعض المصادر الحديثية.

والجواب عن هذا النوع من التعليل من وجوه:

(أ) الوجه الأول: أن هذه الطريقة من التعليل مخالفة لمنهج المحدثين، فليس تفرد الصحابة ولا التابعين بحديث معين علة عند المحدثين، وليس عدم ورود مضمون الحديث في حديث آخر مخالفة يرد بها الحديث، بل الذي عليه أهل الحديث قاطبة قبول تفرد الصحابة والتابعين، ولم نجد أحداً رد حديثاً ثابت الإسناد عن صحابي أو تابعي دون حجة من كتاب أو سنة أو إجماع.

(ب) الوجه الثاني: أن هذه الطريقة من النقد يمكن توجيهها للخطب الأخرى الثابتة في الصحيحين كحديث إنما الأعمال بالنيات المتفق عليه فإنه خطبة تفرد بنقلها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتفرد بها عنه علقمة الليثي.

<sup>141</sup> ذكره لي أحد طلاب العلم في أحد مساجد لندن، بعد نقاش دار بيننا حول الحديث.

<sup>142</sup> انظر دراسة نقدية في حديث العرياض المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية المجلد 9 العدد 3 (ص: 89-112)

ومن الشواهد على خطأ هذا المنهج ما ورد في البحث من الشواهد على عدم ورود سياق حديث العرياض في الخطب الأخرى. فلو نظرنا في أول شاهدين منها - وهما حديث عقبة بن عامر في الصحيحين قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد، ثم صعد المنبر كالمودع للأحياء والأموات<sup>143</sup>، وحديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين قال: "خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله"<sup>144</sup> - لوجدنا أنهما قد تفردا بسياق الخطبتين، وأنهما لم يردا في خطب أخرى. مما يدل على أن هذه الطريقة من النقد ليست منهجاً نقدياً صحيحاً.

على أنه يمكن أن يقال بأن الكثير من فقرات خطبه عليه الصلاة والسلام ومنها هذه الخطبة قد جاءت متفرقة لأن الصحابة كانوا يحفظون عنه، فمن الطبيعي أن يحدث كل واحد بالقدر الذي حفظه، والناس يختلفون في الحفظ والانتباه والاهتمام فقد تجذب جملة من الخطبة اهتمام بعضهم دون البعض الآخر، فيروي كل منهم قدر ما حفظه من الخطبة.

### 3- اضطراب رواة الحديث في الفقرة المتصلة بالابتداء

هكذا ورد ذكر العلة في البحث المذكور، ثم ورد في البحث المقصود بهذه العلة وهو الزيادة الواردة في بعض الطرق وهي جملة: "وكل محدثة بدعة"، ومن خلال النظر في البحث يمكن إرجاع هذا النوع من التعليل إلى ثلاثة أسباب:

(أ) السبب الأول: أنه يترتب على هذه الجملة في فهم معنى البدعة إشكالات كثيرة، ثم جاء في طيات البحث بيان تلك الإشكالات وهي أن الصحابة قد أحدثوا أموراً لا يمكن وصفها بالبدعة، وهذا يعني أن منطلق التعليل كان استشكال فهم للعبارة.

(ب) السبب الثاني: أن رواة الحديث قد اختلفوا في ذكر هذه الجملة، فذكرت في طريقي أبي عاصم والوليد عن ثور مع الاختلاف عليهما في ذكرها، بينما لم تذكر في الطرق الأخرى الكثيرة.

(ت) السبب الثالث: أن هذه الجملة لم تذكر في حديث جابر وهو يحكي خطبة النبي عليه الصلاة والسلام وإنما فيه: "وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة"<sup>145</sup>، ولا في أثر ابن مسعود رضي الله عنه، وإنما فيه: "وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت، وما أنتم بمعجزين"<sup>146</sup>.

ثم خلاص البحث في آخر هذا النوع من التعليل إلى هذه العبارة: "ومن آثار ذلك كله التنبه إلى عدم ضبط الرواة للحديث فيما وافقوا في أصله غيرهم، فكيف إذا تفردوا".

<sup>143</sup> انظر صحيح البخاري (4042)، ومسلم (2296).

<sup>144</sup> انظر صحيح البخاري (466) ومسلم (2382).

<sup>145</sup> مسلم (867).

<sup>146</sup> البخاري (7277).



وهي عبارة قلقة لم يتضح المراد بها جيداً، لكنني أحسب أن المراد بها هو الوصول إلى نتيجة مفادها أن الرواة الذين انفردوا بهذه الجملة لم يضبطوا الحديث مع أنهم قد وافقوا غيرهم في أصل الحديث، فكيف لو كانوا قد انفردوا بأصل الحديث.

وهو استنتاج غير علمي، ولا يفيد في تضعيف أصل الحديث، لأن الذين انفردوا بهذه اللفظة على فرض عدم ضبطهم لها قد وافقهم غيرهم على أصل الحديث، فهم لم ينفردوا بأصل الحديث، وبالتالي فأصل الحديث محفوظ، فلا وجه للتعليل حيثنَز.

أما الجواب عن الأسباب التي ذكرت لتعليل جملة: "كل محدثة بدعة" فمن وجوه:

(أ) الوجه الأول: أن هذه الجملة ثابتة في بعض الأحاديث، والآثار، منها الحديث الذي استشهد به البحث عن جابر رضي الله عنه، فإنه من رواية محمد بن علي عن أبيه عن جابر، وقد رواه عن محمد بن علي جماعة، منهم: عبد الوهاب الثقفي الذي قدم روايته مسلم، وليس فيها هذه الجملة، وإنما قدم روايته مسلم لعلوها فليس بينه وبين محمد بن علي فيها إلا واسطتان، وقد أخرج مسلم رواية الثوري عن محمد بن علي من طريق ابن أبي شيبه عن وكيع عنه لكنه لم يذكر لفظه وإنما قال: "بمثل حديث الثقفي"<sup>147</sup>، ولفظ سفيان من حديث ابن أبي شيبه عن وكيع عنه فيه جملة: "وكل محدثة بدعة"<sup>148</sup>، وقد رواه ابن المبارك عن الثوري وفيه العبارة نفسها<sup>149</sup>، ولا شك أن الثوري أوثق من الثقفي وأعلم.

وقال أبو نعيم بعد أن رواه من طريق ابن المبارك عن الثوري وفيه العبارة نفسها: "هذا حديث صحيح ثابت من حديث محمد بن علي رواه وكيع وغيره عن الثوري"<sup>150</sup>، وقال البيهقي: "وروي في الحديث الثابت، عن جابر بن عبد الله... ثم ذكر الحديث وفيه هذه العبارة"<sup>151</sup>. وبوب ابن وضاح في كتاب البدع: "باب كل محدثة بدعة" وأورد فيه عدداً من الأحاديث والآثار، منها أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>152</sup>، ومنها كتاب عند يحيى بن عقيل، وهو من رجال مسلم ولا بأس به<sup>153</sup>، فيه خطبة ابن مسعود، وفيها العبارة نفسها<sup>154</sup>.

<sup>147</sup> مسلم (867).

<sup>148</sup> أخرجه عن ابن أبي شيبه جماعة منهم ابن أبي عاصم في السنة رقم (24)، والبيهقي في الكبرى (301/3) رقم (5800) وفي

الأسماء والصفات (202/1) رقم (137) ثم قال: رواه مسلم في الصحيح عن أبي بكر بن أبي شيبه.

<sup>149</sup> أخرجه النسائي (188/3) رقم (1578)، وابن خزيمة في صحيحه (143/3) رقم (1785) وغيرهما كثير.

<sup>150</sup> حلية الأولياء (189/3).

<sup>151</sup> الاعتقاد (ص: 229).

<sup>152</sup> انظر البدع لابن وضاح (56) بسند صحيح إليه، إلا أنه تصحف هلال الوزان إلى هلال الوراق.

<sup>153</sup> انظر تهذيب الكمال (473/21-474) رقم (6887).

<sup>154</sup> انظر البدع لابن وضاح رقم (57) بسند صحيح إليه.

وأما ما ذكر في البحث من أن أثر ابن مسعود لم ترد فيه هذه العبارة كدليل على أن وجودها في حديث العرباض المرفوع مخالفة لهذا الأثر فلا أدري ما وجه ذلك، فإن هذا النوع من التعليل غريب جداً. والذي عليه النقاد أن عدم وجود لفظة في حديث مرفوع من رواية صحابي معين فضلاً عن الموقوف لا يقدر في وجود تلك اللفظة في حديث صحابي آخر، لأن القول بخلاف ذلك يقتضي رد ما تفرد به الصحابة ولا قائل بذلك.

على أن العبارة ثابتة عن ابن مسعود رضي الله عنه، فإن البخاري إنما روى لفظ مرة بن شراحيل الهمداني، وهو من رجال الكتب الستة وأحد الثقات<sup>155</sup>، عن ابن مسعود، وهناك رواة آخرون يثبتون العبارة عن ابن مسعود، إضافة إلى ما تقدم من الكتاب الذي ذكرت فيه خطبة ابن مسعود، منهم: أبو الأحوص عوف بن مالك<sup>156</sup>، وهو من رجال مسلم وأحد الثقات<sup>157</sup>، ومنهم أبو عبد الرحمن السلمي المقرئ<sup>158</sup>، وهو من رجال الكتب الستة، وأحد الثقات المشهورين<sup>159</sup>، ومنهم رياح بن الحارث النخعي<sup>160</sup> وهو ثقة<sup>161</sup>، ومنهم قيس بن عبد عم الشعبي<sup>162</sup>، وهو ثقة<sup>163</sup>.

ب) الوجه الثاني: أن هذه اللفظة ثابتة في حديث الوليد بن مسلم، رواها عنه جماعة منهم أحمد بن حنبل<sup>164</sup>، وعلي بن المديني<sup>165</sup>، وداود بن رشيد<sup>166</sup>، وموسى بن أيوب النصيبي، وصفوان بن صالح

<sup>155</sup> انظر تهذيب الكمال (379/27-381).

<sup>156</sup> أخرجه ابن ماجه رقم (46)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (25)، والبزار في مسنده (2076)، والمروزي في السنة (77)، والطبراني في الكبير (8521) وغيرهم من طرق عن أبي الأحوص بعضها مرفوع وبعضها موقوف، وقد رجح الدارقطني الموقوف في العلل (323/5) وكذا البيهقي في الأسماء والصفات (483/1).

<sup>157</sup> انظر تهذيب الكمال (445/22-446).

<sup>158</sup> أخرج روايته ابن الأعرابي في معجمه (568/2) رقم (1116) بسند صحيح.

<sup>159</sup> انظر تهذيب الكمال (408/14-410).

<sup>160</sup> أخرج حديثه ابن وضاح في البدع رقم (58) بسند صحيح إلا أنه حصل فيه تصحيف، رياح بالمشناة إلى رياح بالموحدة، وحصل تصحيف في الراوي عنه من أبي جمره بالجيم والراء وهو نصر بن عمران إلى أبي حمزة بالحاء والزاي، وقد سمع رياح بن الحارث من ابن مسعود كما يقول العجلي رقم (486)، بل أدرك عمر بن الخطاب وحج معه مرتين كما في التاريخ الكبير (328/3)، وأخرجها الطبراني في الكبير (100/9) رقم (8531) وحصل فيه من التصحيف ما حصل في البدع لابن وضاح.

<sup>161</sup> الناظر في أحاديثه يتبين له ثقته، وقد وثقه الذهبي وابن حجر، انظر الكاشف (1599)، والتقريب (1972).

<sup>162</sup> أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه (80/3) رقم (4875) بسند صحيح.

<sup>163</sup> قال العجلي في الثقات (1399): "قيس بن عبد الشعبي: من أصحاب عبد الله ثقة"، وقال ابن سعد في الطبقات (179/6): "قيس بن عبد الهمداني وهو عم عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي روى عن علي وعبد الله وكان قليل الحديث".

<sup>164</sup> انظر مسند أحمد (375/28) رقم (17145)، وسنن أبي داود رقم (4607).

<sup>165</sup> انظر صحيح ابن حبان (178/1) رقم (5)،

<sup>166</sup> انظر الشريعة للأجري (400/1) رقم (86).

الدمشقي<sup>167</sup> وهي ثابتة أيضاً في حديث أبي عاصم النبيل، فقد رواها عنه أحمد بن حنبل<sup>168</sup> والدارمي<sup>169</sup>، وقال الدارمي: "وقال أبو عاصم مرة: وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"، أي بدون ذكر العبارة، وقد رواها عن أبي عاصم آخرون على اللفظ الثاني، كأبي مسلم الكشي<sup>170</sup>، وعباس الدوري<sup>171</sup>.

كلاهما: (الوليد بن مسلم وأبو عاصم النبيل) عن ثور بن يزيد، وهذا يعني أن اللفظة ثابتة في حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان، وقد روى الحديث عن خالد بن معدان راويان آخران أحدهما بحير بن سعد، ولم يذكر العبارة، والثاني محمد بن إبراهيم التيمي ولم يذكر ما يتعلق بالتحذير من الابتداء في حديثه، وهذا تقصير منه، وقد تقدم أنه مدني ولا خبرة له بأحاديث أهل الشام. وعليه انحصر الخلاف بين ثور بن يزيد، وبحير بن سعد، وهي زيادة من ثقة فتقبل، لا سيما والسياق يدل عليها، كما سيأتي بيانه في الوجه الثالث.

ت) الوجه الثالث: إن الأسلوب اللغوي الوارد في الحديث يفترض وجود هذه العبارة، وإن لم تكن موجودة، فلا معنى للبحث في طرق ورودها، وذلك أن هذا السياق من التعبير وهو قول القائل إياكم وكذا فإنه كذا يدل على ارتباط الجملتين ببعضهما ببعض، وأن المحذر منه في الجملة الأولى، وهي جملة فعلية، هو عينه المتحدث عنه في الجملة الثانية، وهي جملة إسمية، فعلى سبيل المثال قوله عليه الصلاة والسلام: "إياكم والظن" هذا تحذير من الظن، ثم بين السبب في ذلك التحذير بقوله "فإن الظن أكذب الحديث"<sup>172</sup>، فكان المتحدث عنه في الجملة الثانية هو الظن المحذر عنه في الجملة الأولى.

وهكذا يقال في جملة: "إياكم ومحدثات الأمور"<sup>173</sup>، فإن المحذر منه في هذه الجملة هي المحدثات، وهي البدع المتحدث عنها في الجملة الثانية أعني قوله: "فإن كل بدعة ضلالة"، وكل من البدع والمحدثات بمعنى واحد من حيث اللغة والشرع. وأما جملة: "فإن كل محدثة بدعة" فسواء ذكرت في الحديث أو لم تذكر فإن المعنى لا يتغير، وهي في الحقيقة مفترضة الوجود، وإنما حصل في الكلام طي واختصار لها، كما يحصل ذلك في طي بعض المقدمات المنطقية للعلم بها.

<sup>167</sup> انظر لهذا والذي قبله المستدرك على الصحيحين (176/1) رقم (332).

<sup>168</sup> انظر مسند أحمد (373/28) رقم (17144).

<sup>169</sup> انظر سنن الدارمي (228/1) رقم (96)، قال الدارمي: "وقال أبو عاصم مرة: وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"، وقوله مرة يدل على أن الأكثر عنه اللفظ الأول.

<sup>170</sup> انظر المعجم الكبير للطبراني (245/18) رقم (617).

<sup>171</sup> انظر المستدرك على الصحيحين (174/1) رقم (329).

<sup>172</sup> البخاري (5143)، ومسلم (4917).

<sup>173</sup> ومثله قوله في حديث جابر المتقدم ذكره: "وشر الأمور محدثاتها".

د) الوجه الرابع: أن انتقاد وجود هذه الجملة في الحديث لكون الصحابة قد أحدثوا أموراً لا يمكن وصفها بالبدعة، يلزم منه انتقاد جملة: "وإياكم ومحدثات الأمور"، لأن الصحابة أحدثوا أموراً وقد نهى النبي عن المحدثات مطلقاً، فإذا كان الجواب عن هذا الإشكال أن المراد بالمحدثات المنهي عنها المحدثات التي لا يقرها الشرع، فكذا يقال في وصف المحدثات بالبدعة أن المراد بها ما لا يقرها الشرع.

## الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن إجمال النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- 1- أن حديث العرياض بن سارية حديث صحيح، متلقياً بالقبول، حيث صححه جماعة من النقاد الكبار، واحتج به آخرون، واستعمل مضمونه كثيرون. وقد ذكر البحث ممن صحح الحديث عشرين إماماً، وممن احتج به عشرة من الأئمة وممن استعمل مضمونه عشرين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المتقدمين والمتأخرين فضلاً عن المعاصرين.
  - 2- أن للحديث طرقاً متعددة، إلا أن أهم تلك الطرق طريقتان صحيحتان هما طريق عبد الرحمن السلمي وطريق يحيى بن أبي المطاع، وأما الطرق الأخرى فلها علل تمنع من الاعتماد عليها.
  - 3- أن يحيى بن أبي المطاع ولد في حدود سنة أربعين بينما توفي في العرياض بن سارية سنة خمس وسبعين، فيكون سن ابن أبي المطاع حين وفاة العرياض قد جاوز الثلاثين، وذلك سن يحتمل السماع، وهو مؤيد للروايات المثبتة لسماعه من العرياض، ولذلك ترجح قول البخاري المثبت لسماعه على قول دحيم المنكر له.
  - 4- أن أول من ضعف الحديث وتكلم في رجاله ابن القطان الفاسي، المتوفى سنة (628هـ)، وأن منطلقه في ذلك استشكال جملة: "وسنة الخلفاء الراشدين"، حيث إنها تخالف في ظاهرها مذهبه، وهو المذهب الظاهري، بينما لم يضعفه سلفه ابن حزم الظاهري وإنما لجأ إلى تأويلها.
  - 5- أن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وهو أحد الراويين عن العرياض يعتبر من الثقات؛ لأسباب متعددة بينها البحث، منها عدم الطعن فيه من قبل الأئمة رغم أهمية الحديث الذي يُظن أنه تفرد به، بل إنهم صححوا حديثه واحتجوا به.
  - 6- عدم وجاهة اعتراض المعاصرين على صحة جملة: وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، التي هي في الحقيقة منطلق استشكالهم للحديث، كما كانت منطلق انتقاد ابن القطان له قبلهم.
  - 7- أن انتقاد الحديث لكونه خطبة مهمة لا ينبغي التفرد بها، انتقاد يخالف منهج المحدثين الذي لا يرد حديثاً لمجرد تفرد الصحابي به، ولو كان خطبة سمعها غيره، ولذلك قبلوا الكثير من الأحاديث التي أصلها خطب له عليه الصلاة والسلام كحديث إنما الأعمال بالنيات.
  - 8- أن القول بنكارة جملة: وكل محدثة بدعة اعتماداً على زعم تفرد بعض الرواة بها، قولٌ قد جانبه الصواب، لكونها زيادة ثقة، والسياق يقتضيها، وكما أنها واردة في أحاديث وآثار أخرى.
- هذا وصلى الله وسلم وبارك على آله وأصحابه أجمعين، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

### فهرس المصادر

1. الآجري، محمد بن الحسين (360هـ)، الشريعة، تحقيق: د. عبد الله الدميجي، (دار الوطن - الرياض)، ط2، 1420هـ، 1999م.
2. الإشبيلي، محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (543 هـ)، العواصم من القواصم، تحقيق: د. عمار طالبي، (مكتبة دار التراث - مصر).
3. الأشعري، علي بن إسماعيل (324 هـ)، مقالات الإسلاميين، تحقيق: نعيم زرزور، (المكتبة العصرية)، ط1، 1426 هـ، 2005م.
4. الأصبغي، مالك بن أنس (179 هـ)، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، ط1، 1406 هـ، 1985م.
5. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (430 هـ)، الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، (دار الثقافة - الدار البيضاء)، ط1، 1405 هـ، 1984م.
6. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (430هـ)، حلية الأولياء، (السعادة - مصر)، 1394 هـ، 1974م.
7. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (430 هـ)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: محمد حسن، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1، 1417 هـ، 1996م.
8. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (430 هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل يوسف، (دار الوطن - الرياض)، ط1، 1419 هـ، 1998م.
9. الأصبهاني، إسماعيل بن محمد الملقب بقوام السنة (535 هـ)، الترغيب والترهيب، تحقيق: أيمن صالح، (دار الحديث - القاهرة)، ط1، 1414 هـ، 1993م.
10. ابن الأعرابي، أحمد بن محمد البصري (340 هـ)، معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، (دار ابن الجوزي - السعودية)، ط1، 1418 هـ، 1997م.
11. البخاري، محمد بن إسماعيل (256 هـ)، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم، ط1، 1397 هـ، 1977م.
12. البخاري، محمد بن إسماعيل (256 هـ)، التاريخ الكبير، (طبعة دار المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن الهند).
13. البخاري، محمد بن إسماعيل (256 هـ)، الجامع المسند الصحيح، تحقيق: محمد زهير الناصر، (دار طوق النجاة - مصورة عن السلطانية)، ط1، 1422 هـ.
14. البرقاني: أحمد بن محمد (425هـ)، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم القشقرى (كتب خانه - باكستان)، ط1، 1404هـ.

15. البزار، أحمد بن عمرو العتكي (292 هـ)، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرين، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة)، ط1، 1988م-2009م.
16. البستي، محمد بن حبان (354 هـ)، الثقات، مراقبة د. محمد عبد المعين، (دائرة المعارف العثمانية - الهند)، ط1، 1393 هـ، 1973م.
17. البستي، محمد بن حبان (354 هـ)، صحيح بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط2، 1414 هـ، 1993م.
18. البغدادي، الحارث بن أبي أسامة التميمي (282 هـ)، مسند الحارث = بغية الباحث انتقاء الهيتمي = تحقيق: د. حسين الباكري، (مركز خدمة السنة - المدينة)، ط1، 1413 هـ، 1992م.
19. البغوي، الحسين بن مسعود (516 هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر، (المكتب الإسلامي - بيروت)، ط2، 1403 هـ، 1983م.
20. البيهقي، أحمد بن الحسين (458 هـ)، الأسماء والصفات، تحقيق: عبد الله الحاشدي، (مكتبة السوادي - جدة)، ط1، 1413 هـ، 1993م.
21. البيهقي، أحمد بن الحسين (458 هـ)، الاعتقاد، تحقيق: أحمد عصام، (دار الآفاق الجديدة - بيروت)، ط1، 1401 هـ.
22. البيهقي، أحمد بن الحسين (458 هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط3، 1424 هـ، 2003م.
23. البيهقي، أحمد بن الحسين (458 هـ)، شعب الإيمان، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، (مكتبة الرشد - الرياض)، ط1، 1423 هـ، 2003م.
24. البيهقي، أحمد بن الحسين (458 هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان)، ط1، 1412 هـ، 1991م.
25. الترمذي، محمد بن عيسى (279 هـ)، السنن، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، (مصطفى البابي الحلبي - مصر)، ط2، 1395 هـ، 1975م.
26. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (728 هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق: ناصر عبد الكريم، (دار عالم الكتب - بيروت)، ط7، 1419 هـ، 1999م.
27. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (728 هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، (مجمع الملك فهد - المدينة)، ط1، 1416 هـ، 1995.
28. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (728 هـ)، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، ط1، 1406 هـ، 1986م.
29. الجورقاني: الحسين بن إبراهيم (543 هـ)، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: د. عبد الرحمن الفيرواني، (دار العيصي - الرياض)، ط4، 1422 هـ، 2002م.

30. ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي (456 هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، (دار الآفاق - بيروت).
31. ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي (456 هـ)، المحلى بالآثار، (دار الفكر - بيروت).
32. حسان عبد المنان، حوار مع الشيخ الألباني في مناقشة حديث العرياض بن سارية عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، (مكتبة المنهج العلمي - بيروت) ط2، 1416 هـ ، 1995م.
33. الخراساني، سعيد بن منصور (227 هـ)، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (الدار السلفية - الهند)، ط1، 1403 هـ ، 1982م.
34. الدارقطني، علي بن عمر البغدادي (385 هـ)، العلل، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخر، (دار طيبة - الرياض، دار ابن الجوزي - الدمام)، ط1، 1405 هـ ، 1427 هـ.
35. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (255 هـ)، السنن، تحقيق: حسين سليم، (دار المغني - السعودية)، ط1، 1412 هـ ، 2000م.
36. الداني، عثمان بن سعيد (444 هـ)، السنن الواردة في الفتن، تحقيق: د. رضاء الله المباركفوري، (دار العاصمة - الرياض)، ط1، 1416 هـ.
37. الداني، عثمان بن سعيد (444 هـ)، النقض على المريسي، تحقيق: أبي عاصم الشوامي، (المكتبة الإسلامية - مصر)، ط1، 1433 هـ ، 2012م.
38. الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري (281 هـ)، تحقيق: شكر الله القوجاني، (مجمع اللغة العربية - دمشق).
39. الذهبي، محمد بن أحمد (748 هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. بشار عواد، (دار الغرب الإسلامي)، ط1، 2003 هـ.
40. الذهبي، محمد بن أحمد (748 هـ)، زغل العلم، تحقيق: محمد ناصر العجمي، (مكتبة الصحوة الإسلامية).
41. الذهبي، محمد بن أحمد (748 هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط3، 1405 هـ ، 1985م.
42. الذهبي، محمد بن أحمد (748 هـ)، الكاشف، تحقيق: محمد عوامة وآخر، (دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن - جدة)، ط1، 1413 هـ ، 1992م.
43. الذهبي، محمد بن أحمد (748 هـ)، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي البجاوي، (دار المعرفة - بيروت)، ط1، 1382 هـ ، 1963م.
44. الرازي، أحمد بن علي أبو بكر الجصاص (370 هـ)، الفصول في الأصول، (وزارة الأوقاف الكويتية)، ط2، 1414 هـ ، 1994م.



44. الرازي، تمام بن محمد (414 هـ)، الفوائد، تحقيق: حمدي السلفي، (مكتبة الرشد - الرياض)، ط1، 1412 هـ.
46. الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الحنظلي (327 هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد الهند، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، ط1، 1371 هـ، 1952م.
47. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد السلامي (795 هـ)، جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط7، 1422 هـ، 2001م.
48. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد السلامي (795 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق جماعة، (مكتبة الغريب الأثرية - المدينة)، ط1، 1417 هـ، 1996م.
49. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث (275 هـ)، السنن، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية - بيروت).
50. ابن سعد، محمد بن سعد البصري (230 هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، (دار صادر-بيروت) ط1، 1968م.
51. د. سعيد حوى، ود. عبد عيد، دراسة نقدية في حديث العرياض بن سارية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، عمادة البحث العلمي، الأردن، المجلد 9، العدد 3، 2013/9/30م
52. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ)، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، تحقيق: محم الصباغ، (المكتب الإسلامي - بيروت)، ط2، 1394 هـ، 1974م.
53. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي (790 هـ)، الاعتصام، تحقيق: د. محمد الشقير وآخرين، (دار ابن الجوزي - السعودية)، ط1، 1429 هـ، 2008م.
54. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، (دار الخاني - الرياض)، ط2، 1422 هـ، 2001م.
55. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي، تحقيق: صبحي السامرائي، (مكتبة المعارف - الرياض)، ط1، 1409 هـ.
56. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، تحقيق: طارق عوض الله، ط1، 1420 هـ، 1999م.
57. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241 هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1421 هـ، 2001م.
58. الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم (287 هـ)، الأحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم الجوابرة، (دار الراية - الرياض)، ط1، 1411 هـ، 1991م

59. الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم (287 هـ)، السنة، تحقيق: الألباني، (المكتب الإسلامي - بيروت)، ط1، 1400 هـ.
60. الشيباني: محمد بن الحسن (189 هـ)، الكسب، تحقيق: د. سهيل زكار، (عبد الهادي حرصوني - دمشق)، ط1، 1400 هـ.
61. الصالحي، محمد بن مفلح (763 هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1424 هـ، 2003م.
62. الصفدي، خليل بن أبيك (764 هـ)، الواجِب بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وآخر، (دار إحياء التراث - بيروت)، 1420 هـ، 2000م.
63. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (211 هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (المجلس العلمي - الهند)، ط2، 1403 هـ.
64. الطائي، محمد بن محمد (555 هـ)، الأربعون الطائفة، تحقيق: أبي غدة، (دار البشائر الإسلامية)، ط1، 1420 هـ، 1999م.
65. الطبراني، سليمان بن أحمد (360 هـ)، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1405 هـ، 1984م.
66. الطبراني، سليمان بن أحمد (360 هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، (مكتبة ابن تيمية - القاهرة)، ط2، 1415 هـ، 1994م.
67. الطبري، محمد بن جرير (310 هـ)، تاريخ الرسل والملوك، (دار التراث - بيروت)، ط2، 1387 هـ.
68. الطبري، محمد بن جرير (310 هـ)، تهذيب الآثار - الجزء المفقود، تحقيق: علي رضا، (دار المأمون للتراث - دمشق)، ط1، 1416 هـ، 1995م.
69. الطبري، محمد بن جرير (310 هـ)، تهذيب الآثار - مسند ابن عباس، تحقيق: محمود شاكر، (مطبعة المدني - القاهرة).
70. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (321 هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1415 هـ، 1994م.
71. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (321 هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار وآخر، (عالم الكتب)، ط1، 1414 هـ، 1994م.
72. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (321 هـ)، متن الطحاوية، تعليق: الألباني، (المكتب الإسلامي - بيروت)، ط2، 1414 هـ.
73. العبسي، أبو بكر بن أبي شيبة (235 هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، (مكتبة الرشد - الرياض)، ط1، 1904 هـ.
74. العجلي، أحمد بن عبد الله الكوفي (261 هـ)، (دار الباز)، ط1، 1405 هـ، 1984م.

75. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (571 هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو العمروي، (دار الفكر)، 1415 هـ ، 1995م.
76. العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر (852 هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد وآخر، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1، 1415 هـ.
77. العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر (852 هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (دار الرشيد - سوريا)، ط1، 1406 هـ ، 1986م.
78. العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر (852 هـ)، المطالب العالية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (دار العاصمة - دار الغيث)، ط1، من 1419 هـ - 1420 هـ ، 1998م-2000م.
79. العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر (852 هـ)، موافقة الخبر الخبر، تحقيق: حمدي السلفي وآخر، (مكتبة الرشد - الرياض)، ط2، 1414 هـ ، 1993م.
80. العلائي، خليل بن كيكليدي (761 هـ)، إجمال الإصابة في أقوال الصحابة، تحقيق: د. محمد الأشقر، (جمعية إحياء التراث الإسلامي - بيروت)، ط1، 1407 هـ.
81. الفاسي، علي بن محمد المعروف بابن القطان (628 هـ)، بيان الوهم والإيهام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، (دار طيبة - الرياض)، ط1، 1418 هـ ، 1997م.
82. الفسوي، يعقوب بن سفيان (277 هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط2، 1401 هـ ، 1981م.
83. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي (620 هـ)، المنتخب من علل الخلال، تحقيق: طارق عوض الله، (دار الراجعية).
84. القرطبي، محمد بن وضاح (286 هـ)، البدع والنهي عنها، تحقيق: عمرو عبد المنعم، (مكتبة ابن تيمية - القاهرة)، ط1، 1416 هـ.
85. القزويني، محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه (273 هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العلمية - فيصل البابي الحلبي).
86. القشيري، محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (702 هـ)، شرح الأربعين النووية، (مؤسسة الريان)، ط6، 1424 هـ ، 2003م.
87. ابن القيم، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (751 هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: مشهور حسن، (دار ابن الجوزي - السعودية)، ط1، 1423 هـ.
88. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (774 هـ)، الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام، تحقيق: سامي محمد، (دار الوطن - الرياض)، ط1، 1418 هـ ، 1997م.
89. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (774 هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، (دار طيبة)، ط2، 1420 هـ ، 1999م.

90. اللالكائي، هبة الله بن الحسن (418 هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد الغامدي، (دار طيبة - السعودية)، ط8، 1423 هـ ، 2003م.
91. ابن ماكولا، علي بن هبة الله (475 هـ)، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1، 1411 هـ ، 1990م.
92. المروزي، محمد بن نصر (294 هـ)، السنة، تحقيق: سالم السلفي، (مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت)، ط1، 1408 هـ.
93. المزي، يوسف بن عبد الرحمن (742 هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1400 هـ ، 1980م.
94. ابن معين، يحيى بن معين (233 هـ)، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد نور سيف (مركز البحث العلمي - مكة)، ط1، 1399 هـ ، 1979م.
95. المقدسي، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد (643 هـ)، اتباع السنن واجتتاب البدع، (دار ابن كثير - دمشق)، ط1، 1407 هـ ، 1987م.
96. ابن الملقن، عمر بن علي المصري (804 هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين، (دار الهجرة - الرياض)، ط1، 1425-2004م.
97. ابن منده، محمد بن إسحاق العبدي (395 هـ)، كتاب الإيمان، تحقيق: د.علي الفقيهي، (مؤسسة الرسالة-بيروت)، ط2، 1406 هـ.
98. النحاس، أحمد بن محمد المرادي (338 هـ)، تحقيق: د. محمد عبد السلام، (مكتبة الفلاح - الكويت)، ط1، 1408 هـ.
99. النسائي، أحمد بن شعيب (303 هـ)، السنن المسماة بالصغرى، تحقيق: أبي غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب)، ط2، 1406 هـ ، 1986م.
100. النسائي، أحمد بن شعيب (303 هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن شلبي، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1421 هـ ، 2001م.
101. النمري، يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (463 هـ)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا وآخر، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1، 1421 هـ ، 2000م.
102. النمري، يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (463 هـ)، الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء، (دار الكتب العلمية - بيروت).
103. النمري، يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (463 هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال، (دار ابن الجوزي - السعودية)، ط1، 1414 هـ ، 1994م.
104. النووي، يحيى بن شرف (676 هـ)، الأربعون النووية، عناية: قصي محمد وآخر، (دار المنهاج - بيروت)، ط1، 1430 هـ ، 2009م.

105. النيسابوري، محمد بن إبراهيم، المعروف بابن المنذر (319 هـ)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: صغير أحمد، (دار طيبة - الرياض)، ط1، 1405 هـ، 1985م.
106. النيسابوري، محمد بن إسحاق بن خزيمة (311 هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (المكتب الإسلامي - بيروت).
107. النيسابوري، محمد بن عبد الله الحاكم (405 هـ)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق: ربيع المدخلي، (مؤسسة الرسالة - بيروت)، ط1، 1404 هـ.
108. النيسابوري، محمد بن عبد الله الحاكم (405 هـ)، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر، (دار الكتب العلمية - بيروت)، ط1، 1411 هـ، 1990م.
109. النيسابوري، مسلم بن الحجاج (261 هـ)، المسند الصحيح = صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد، (دار إحياء التراث العربي - بيروت).
110. الهروي، عبد الله بن محمد الأنصاري (481 هـ)، ذم الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن الشبلي، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة)، ط1، 1418 هـ، 1998م.
111. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (224 هـ)، الخطب والمواظ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، (مكتبة الثقافة الدينية)، ط1.
112. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (224 هـ)، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز، تحقيق: محمد المديفر، (مكتبة الرشد - الرياض)، ط2، 1418 هـ، 1997م.
113. اليحصبي، عياض بن موسى (544 هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: جماعة، (مطبعة فضالة - المغرب)، ط1.